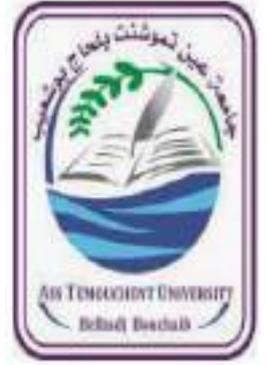




وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير  
تخصص: محاسبة وجباية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماستر في  
تخصص محاسبة وجباية معمقة  
تحت عنوان :

## المحاسبة العمومية كآلية دعم لتفعيل حوكمة الجماعات المحلية

تحت إشراف الدكتور:

- نايت إبراهيم أوسعد

من إعداد الطلبة:

- مروك بغدادي أسامة  
يعقوب بلقيس رميساء

### لجنة التقييم

مشرفا  
رئيسا و ممتحنا  
مناقشا

أستاذ محاضر أ  
أستاذ محاضر أ  
أستاذ محاضر أ

- أ. نايت إبراهيم أوسعد  
- أ. بوغازي اسماعيل  
- أ. زناقي سيد أحمد

السنة الجامعية 2022/2021



# كلمة شكر و تقدير

"ربي أوزعنا أن نشكرك على نعمتك علينا التي أنعمت علينا وعلى والدينا أن نعمل صالحا  
ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين "

الحمد لله على عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا  
فيهكما ينبغي الحمد لله لجلال وجهه العظيم سلطانه أن من عليا بكرمه لإتمام هذا العمل  
والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

صعبة كلمات الشكر عند انتقائها والصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا حتما أننا لا تفي  
بحق صانعيها.

في عمريهما وفي ميزان شكر خاص للوالدين الكريمين تربية، تأديبا، دعاء وتشجيعا بارك  
الله حسنا ما، واجعلهما ممن قلت فيهم: "سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين."

طيب لي أن نقول شكرا وليس لي شكرنا حدود لمن قبل الإشراف على هذا العمل وتحمل  
مني العناء ولم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة التي كانت نورا نهتدي به إلى  
الأستاذ نايت إبراهيم جعله الله ذخرا للعلم ونفعا للأمة

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل.

كما نشكر كل من تحمل معنا عناء هذا العمل من أصدقاء و أساتذة .

كما أشكر طلبة ماستر2 تخصص محاسبة وجباية.

- يعقوب بلقيس رميساء

- مروك بغدادي أسامة

"قال يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا

وما اريد اخالفكم الى ما انهاكم عنه ان اريد الا الإصلاح ما استطعت  
وما توفيقى الا بالله عليه توكلت و اليه انيب"  
صدق الله العظيم

سورة هود : الآية 8

## اهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قل اعملوا فسيرى هلا عملكم ورسوله والمؤمنون )

صدق الله العظيم

اهدي عملي هذا إلى قدوتي الاولى... إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارا به

إلى من علمني الصبر والاجتهاد... إلى من وهب نفسه لسعادتنا

والذي الحبيب حفظه الله واطال في عمره

إلى رمز العطاء والوفاء، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها،

إلى من هي أحق بصحبتني إلى أشرف مثال للتضحية

أمي الغالية حفظها هلا واطال في عمرها

أسمى آيات الشكر وبالامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين  
حملوا أقدس رسالة في الحياة  
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة  
إلى جميع أساتذتنا الكرام الذين مروا على مدى خمس سنوات  
إلى من روعتهم كانت أجمل ذكرياتي  
إلى من كانوا بجانبني في جميع لحظات مشواري  
أخوتي وأخواتي وأصدقائي كل الاحباب  
الى كل معاريفي الى صديقاتي  
إلى من جمع بين سعادتنا وحننا  
إلى من لم نعرفهم..... ولن يعرفونا  
إلى من نتمنى أن تبقى صورهم..... في عيوننا  
يعقوب بلقيس رميساء

## اهداء

" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"  
إلى قرة العين...إلى من جعلت الجنة تحت قدميها...  
إلى التي حرمت نفسها و أعطتني ومن نبع حنان سفتني...  
إلى من وهبتني الحياة، منحنتي الحب و الحنان،  
ربتي بلطف و علمتني كلمتي الشرف و الحياه...  
إلى تلك المرأة العظيمة...  
صديقتي و حبيبتي أُمي الحنونة أعظم الرجال صبيرا...  
ورمز الحب والعطاء...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتيَّ إلى و أفنى حياته من أجل تعليمي...  
إلى ذلك الرجل العظيم أبي العزيز إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم...  
إلى من يعيش فيكل وجودهم أُملي اخوتي و اخواتي  
إلى من كان سندي إلى كل الأقارب الى أبناء حبي مديوني و تارمي عبد السلام الأعزاء  
الى كل الاصدقاء و كل الأساتذة الكرام  
الى جدتي رحمة الله عليه  
الى صديقي عماد رحمة الله عليه

إلى من جمعني بمشعل العلم... إلى كل من يعرف مروك بغدادي أسامة

إلى كل من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع...

إن الذين نحبهم ونعزهم مكانتهم ليست بين الأسطر والصفحات، لأن مقامهم أجل وأعلى فالقلب سكناهم  
والذكرى ذكراهم والعقل لن ينساهم.

مروك بغدادي أسامة

الفهرس

## فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>المحتوى</u>
	شكر و تقدير
	اهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الرسوم البيانات
	المقدمة العامة
	<u>الفصل الاول: الطار النظري للمحاسبة العمومية و الجماعات المحلية</u>
	تمهيد
01	المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية
01	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة العمومية
03	المطلب الثاني: اهداف و خصائص المحاسبة العمومية
07	المطلب الثالث: أعوان المحاسبة العمومية
15	المطلب الرابع: معايير الدولية للمحاسبة العمومية و مجال تطبيقها
20	المبحث الثاني: الجماعات المحلية

20	المطلب الاول: التطورات التاريخية للجكاكات المحلية
23	المطلب الثاني: تعريف الجماعات المحلية
25	المطلب الثالث: خصائص و مميزات الجماعات المحلية
27	المطلب الرابع: اهداف الجماعات المحلية و أسباب اعتمادها
31	المبحث الثالث: المحاسبة العمومية و دعمها للجماعات المحلية
31	المطلب الاول: وثاق ميزانية الجماعات المحلية و اقسامها
33	المطلب الثاني: الاعوان المكلفين بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية
35	المطلب الثالث: عمليات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية
39	المطلب الرابع: مصادر تمويل الجماعات المحلية
42	خلاصة الفصل الأول
43	<u>الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول المحاسبة العمومية و كيفية دعمها لتفعيل حوكمة الجماعات المحلية</u>
44	<u>تمهيد</u>
45	المبحث الأول: تقديم بلدية حاسي الغلة
45	المطلب الاول: نبذة تاريخية عن بلدية حاسي الغلة
46	المطلب الثاني: مهام بلدية حاسي الغلة
46	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي الغلة
50	المبحث الثاني: إيرادات و نفقات بلدية حاسي الغلة
50	المطلب الأول: مفهوم النفقات و الإيرادات
51	المطلب الثاني : دراسة النفقات
54	المطلب الثالث: دراسة الإيرادات
59	خلاصة الفصل الثاني

	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملخص
	قائمة الملاحق

# قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
---------------	----------------	--------------

32	اقسام النفقات العامة الخاصة بالبلدية	01
51	تطور نفقات التسيير من 2016 الى 2020	02
52	نسب نفقات قسم التسيير و نفقات قسم المستخدمين و اقتطاع نفقات التجهيز	03
55	تطورات إيرادات قسم التسيير من 2016 الى 2020	04
56	نسب إيرادات قسم التسيير من 2016 الى 2020	05

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
---------------	----------------	--------------

# قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

<b>38</b>	مخطط تنفيذ عمليات ميزانية الجماعات المحلية	<b>01</b>
<b>49</b>	تمثيل الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي الغلغلة اقل من 20.000 نسمة	<b>02</b>

قائمة الرسم البياني

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
---------------	----------------	--------------

<b>53</b>	تطور نفقات التسيير	<b>01</b>
<b>57</b>	تطور اهم مكونات ايراد قسم التسيير	<b>03</b>

## المقدمة العامة

ان التطور الذي تشهده الدول النامية أحدث تغيير شامل عليها ومن بينها الجزائر التي تسعى الى تطوير اقتصادها تماشياً مع هذه العجلة ومن اهم التغييرات هو النظام المحاسبي الذي يعد الركيزة التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة كانت.

وبالأخص المحاسبة العمومية التي هي الاطار الخاص الذي يحكم نشاط المالي لوحدات القطاع العام ذو الطابع الإداري والتي تحدد مختلف الركائز للمؤسسات العامة ذات الطابع الإداري أولها

الجماعات المحلية حيث تحدد لها مختلف القواعد المتعلقة بغرض الحسابات العمومية في شكل إجراءات وقرارات إدارية إلزامية التي تسمح بمتابعة دقيقة لخطوات ومراحل اعداد وتنفيذ العمليات المتعلقة بالميزانية العامة فمن جهة تهدف الى ضبط اليات الإيرادات و النفقات من جهة أخرى تقوم بحماية المال العام.

ولكي تلعب الجماعات المحلية دور مهما في حياة المجتمع. قامت الدولة بتوفير إمكانيات مادية و بشرية ضرورية لذلك ظهرت الجماعات المحلية منذ القدم و هذا ما يدل على انها ليست ابتكارا اكتشف حديثا, حيث انها جزء لا يتجزأ من الدولة التي يقسمها تنظيمها الي أقاليم و ولاية و بلدية بالرجوع الى البلدية التي تعد خلية أساسية لا مركزية تلعب دورا مهما في التكفل بحاجات المواطنين بكل أنواعها حيث بتواجدها يضمن السير الأمثل لمهمتها التي تقوم من اجلها و التي تتمثل في تسيير شؤون و مصالح كل ما يطلبه المواطن تابع لها. في كل المجالات سواء كانت اجتماعية او ثقافية او اقتصادية. و هناك علاقة تربط المحاسبة العمومية بالجماعات المحلية و تعكس تلك العلاقة في استقلاليتها المالية حيث انها تظهر حساباتها من إيرادات و نفقات السنوية المراد تنفيذها في شكل ميزانيات يقوم النظام المحاسبي العمومي ببرمجتها حسب نظام الجماعات المحلية و تأخذ شكل جداول, حيث الحسابات تقوم الميزانية بالإفصاح عنها هي التي تبين النشاط الاقتصادي للجماعات المحلية بشكله الحقيقي و المفسر دون أي اختلالات او إخفاقات و هذا ما يعكس دور المحاسبة بانها رغم استقلالية التي تتمتع بها الجماعات المحلية الا انها ليست مطلقة لأنها تسيير وفق النظم المحاسبية و هذا كله من اجل ضمان حسن التسيير و سلامة التنفيذ و تجنب الوقوع ي أخطاء قد تكلف الجماعات المحلية.

وفي هذا السياق ، يمكن عرض إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو الموالي:

|

## إشكالية الدراسة:

"كيف تدعم المحاسبة العمومية الجماعات المحلية من اجل تفعيل حكومتها?"

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها في ما يلي:

➤ ماذا نقصد بالمحاسبة العمومية ?

➤ من هم الاعوان المحاسبين ?

➤ ما هي الجماعات المحلية ?

- ما المقصود بميزانية الجماعات المحلية؟
- كيف يتم تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية, من ماذا تتكون ميزانيتها, من هم اهم القائمين بتحضيرها?
- هل هناك علاقة تربط المحاسبة العمومية بالجماعات المحلية ?
- هل يمكن القول ان المحاسبة العمومية تدعم الجماعات المحلية ?

### **1. فرضيات الدراسة:**

وكمحاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية موضوع البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن المحاسبة العمومية عبارة عن قوانين وأنظمة معمول بها من اجل المساعدة في تسيير لموال أملاك العمومية .
- الميزانية الجماعات المحلية تتمثل في تقديم النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والايادات اللازمة.
- يقوم بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية شخصان ذوي خبرة وكفاءة مهنية.

### **2. أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية موضوع الدراسة من:

- التعريف بالمحاسبة العمومية و مدى الزاميتها في مختلف المجالات .
- ابراز دور الجماعات المحلية و توجيه القارئ الى اكتشاف مدى فاعليتها في المجتمع.

||

- تقديم الركائز التي تقوم عليها ميزانية الجماعات المحلية و عن كيفية اعدادها و حول تنفيذها.

### **3. الهدف من الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة في:

- إعطاء المعنى العام المتعلق بالمحاسبة العمومية و الجماعات المحلية
- من خلال الدراسة الميدانية في بلدية حاسي الغلة سيتم التعرف على ميزانية الجماعات المحلية.

تقديم كل المعلومات المتوفرة لتوضيح بشكل افضل.

الوقوف على أهم الدوافع التي ساهمت في تطوير المحاسبة.

#### **4. أسباب اختيار الدراسة:**

من اجل التعمق اكثر في هذه الدراسة هناك عدة دوافع كانت سبب في ذلك و ابرزها :

##### **أولا- أسباب شخصية:**

- هناك علاقة بين التخصص و موضوع الدراسة حيث ان المحاسبة العمومية هي منتهجة من المحاسبة و الجباية المعمقة.
- الرغبة في التعرف عن ماهية الجماعات المحلية .
- كوننا اننا نحب المحاسبة و الجباية هذا بحده دافعنا الى دراسة موضوع يتعلق بالمحاسبة.

##### **ثانيا- أسباب موضوعية:**

- التذكير بأهمية المحاسبة العمومية.
- دور الجماعات المحلية في الجزائر.
- محاولة تقديم دراسة شاملة بالإضافة الى تقديم دراسات سابقة من اجل تدعيم اجابتنا.

#### **5. المنهج المتبع في الدراسة:**

بالنظر الى الموضوع الذي قمنا بدراسته , والاشكالية المطروحة, و الفريات التي قمنا باستنتاجه,

III

- **المنهج الوصفي:** لاحتواء البحث على الجانب النظري الذي يتطلب توظيف التعاريف و سرد الأفكار و عرض بنية المحاسبة العمومية و الجماعات المحلية في الجزائر.
- **المنهج التحليلي:** قمنا بتحليل نسبة النفقات و الإيرادات التسيير خلال خمس سنوات و استنتجنا سبب تغير هذه القيم و ذلك من خلال مختلف الوثائق التي تحصلنا عليها من البلدية.

#### **6. حدود الدراسة:**

لموضوع البحث ابعاد تتمثل في :

- **البعد المكاني:** قمنا باختيار بلدية حاسي الغلة من اجل القيام بالدراسة لأنها تعتبر جماعات محلية التي تتبع نظام المحاسبة العمومية.

- **البعد الزمني:** حددت الدراسة في الجانب التطبيقي بالفترة من 2016 الى 2022 حول تطورات نفقات التسيير و إيرادات التسيير و كذلك نسبهم خلال كل سنة .

## **7. تقسيمات الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث و معالجة مشكلته بصورة علمية ، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين اثنين، تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام و اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها.

- **الفصل الاول:** تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث بحيث قمنا بذكر مفاهيم عامة حول ماهية الجماعات المحلية والمحاسبة العمومية وتطرقنا الى العلاقة التي تجمع بين هذين الطرفين كما ذكرنا كل ما يخص ميزانية الجماعات المحلية.

- **الفصل الثاني:** اما في هذا الفصل فقد تطرقنا الى مجموعة من المعلومات من خلال الدراسة التي قمنا بها حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحث اول تضمن لمحة عن بلدية حاسي الغلة و الهيكل التنظيمي لها اما المبحث الثاني فقد اشتمل على تحليل لقيم و نسب الإيرادات و النفقات خلال خمس سنوات متتالية مع تقديم تحليل مفسر لذلك.

## **8. صعوبات الدراسة:**

من خلال دراستنا للموضوع واجهنا العديد من الصعوبات تتمثل في :

- عدم الحصول على تفسيرات شافية وكافية حول البيانات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة نتيجة التهرب من المسؤولية في البلدية.
- نقص المراجع المتعلقة بموضوع المحاسبة العمومية و الجماعات المحلية .

- نقص المعلومات المقدمة من طرف بلدية حاسي الغلة بسبب سرية المعلومات.
- صعوبة الحصول على اشكال الميزانيات التي قمنا بإعطاء احصاء على قيمها و ذلك بسبب تحفظ الشديد على المعلومات المحاسبية لبلدية حاسي الغلة.

### - الدراسات السابقة

- دراسة رفيقة بوصبع ولبنى وبعموش سنة 2016-2017 مذكرة تحت عنوان دور محاسبة العمومية في تسيير ميزانية الجماعات المحلية حيث ان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم الاطار النظري لمحاسبة العمومية بالإضافة الى المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية و بذلك تم اتباع منهجية الوصف و التحليل من أجل معالجة إشكالية(ما هو اسهام المحاسبة العمومية في تسيير الجماعات المحلية ؟) البحث المقدمة والتأكد من صحة الفرضيات وذلك باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف و تحليل الإشكالية المطروحة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة للحصول على المعلومات المساعدة في عرض ميزانية البلدية بمختلف جوانبها وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البلدية والمقابلات والاستبيان في عملية جمع المعلومات, و في هذه الدراسة توصل الباحث الى نتائج اثبتها من خلال الدراسة الميدانية لبلدية جيجل و نتائج المحصل عليها من برنامج spss من خلال اختبارات T\_TEST .
- و في الأخير قدم الباحث مجموعة من التوصيات ان على الموظف البلدية إعطاء جهد كبير من اجل البلدية و تطوير من المهارات و الكفاءات و العمل على الدفع بالجماعات المحلية نحو التسيير الفضل .

V

- دراسة عبد الكريم ماضي و نجيب لونيصة سنة 2017-2018 ذكرة تحت عنوان دور المحاسبة العمومية في تحصيل إيرادات و ترشيد نفقات المؤسسة, الهدف من هذه الدراسة بيان أهمية واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، إضافة الى القوانين والانظمة التي تحكمه محاولة معرفة لكيفية اعداد وتنفيذ الميزانية جماعات المحلية و المؤسسات العمومية في الجزائر كما اهتم الباحث بإثراء الجانب العلمي, و النظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة(ما

مدى فعالية المحاسبة العمومية في تحصيل الإيرادات ودفع النفقات وترشيدها في مؤسسات؟) وإثبات الفرضيات المتبناة، قمنا باستعمال المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة والمتعلقة بالمحاسبة العمومية من خلال أهميتها، خصائصها، ومقارنتها مع المحاسبة المالية، وعرض لكيفية اعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها بإسقاطها على بعض المؤسسات العمومية في الجزائر. كما اعتمدنا في دراستنا كذلك على المنهج التحليلي، وتحليل مختلف مكونات الميزانيات لثلاث سنوات السابقة في مؤسسة تربية (ثانوية محمود بن محمود). والوقوف على اهم النتائج التي تمثلت في ان المحاسبة هي من تتحكم في تسيير النفقات و الإيرادات , عداد وتنفيذ الميزانية يتم من طرف شخصين معنوين متكاملان لكنهما مستقلان في المسؤولية. وبعد دراستها واختبارها تم اثبات صحتها، فمن حيث الاعداد تكون من المهام المالية للأمر بالصرف والذي يسندها للمحاسب العمومية كمهام إدارية.

- دراسة من اعداد ازمو رشيد و يازيني رشيد لسنة 2017-2018 نحت عنوان **مذكرة المحاسبة و العمومية دورها في تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية**, و الهدف من هذه الدراسة هو تطبيق نظام المحاسبة العمومية و القواعد التابعة لها على الوحدات الادارية متعة البحث في ميزانية الجماعات المحلية, و تم اتباع منهجية للإجابة عن الاشكالية (ما هو دور المحاسبة العمومية في تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية؟) بسبب طبيعة هذه الدراسة تطرقنا إلى استخدام المنهج الوصفي و هذا لمعرفة واقع تنفيذ العمليات الخاصة بالميزانية العمومية في بلدية عين تدلس. في الجانب النظري: استعملنا المناهج و هي: الجريدة الرسمية، دروس في املائية العامة, و في الأخير توصل الباحث في هذه دراسة الى مجموعة من النتائج المحاسبة العمومية هي مجموعة من القواعد القانونية و التقنية المطبقة على

## VI

تنفيذ ميزانيات الهيئات العمومية من خلال عرض حساباتها و مراقبتها , ميزانية الجماعات المحلية هي وثيقة تقدر النفقات و الإيرادات النهائية للجماعات المحلية وترخص لها لفترة زمنية مقبلة و عادة ما تكون سنة, تتم عملية تنفيذ الإيرادات بالنسبة للميزانية الجماعات المحلية من خلال المراحل التالية: الاثبات، التصفية، الامر بالتحصيل و التحصيل، كما تتم عملية تنفيذ النفقات من خلال المراحل التالية: الالتزام بالنفقة، التصفية و الامر بالصرف.

وقدم الباحث توصيات تخص دراسته تمثلت في أجل النجاح في إعداد وتنفيذ ميزانية العامة للبلدية وجب الاستثمار في الجانب البشري، باعتباره قائد ومحرك التغيير، مع التركيز على التكوين المستمر الإداريين و المنتخبين المحليين على حد سواء، الزيادة من نسب حواصل الجبائية المخصصة للبلدية لزيادة مداخيله، وضع خطط محكمة عن طريق الاستفادة من جميع الموارد قصد إحداث توازن بين النفقات والإيرادات.

- دراسة د. عبد المطلب ببيصار في سنة 2020-2021 تحت عنوان المذكرة دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية، الهدف من الدراسة هو إبراز مفهوم ميزانية الجماعات المحلية وكذا أعوان المحاسبة العمومية التعرف على مراحل تنفيذ الميزانية التعرف على إجراءات الرقابة والتنفيذ على ميزانية البلديات، حيث اتبع الباحث منهجية من أجل الإجابة على الإشكالية (كيف يساهم أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية عموماً وميزانية البلدية خصوصاً؟) لمحاولة اختبار صحة الفرضيات سنعتمد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يعبر عن الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع كميًا وكيفيًا، إضافة إلى المنهج التحليلي، حيث سيتم الاستعانة بأدوات لجمع البيانات من مصادرها الثانوية (الكتب، الأطروحات، المجالات، المقالات المحكمة... الخ)، ليتم بعد ذلك تحليل المعطيات المستخلصة، واختبار فرضيات البحث ومن هذه المنهجية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات السنوية النهائية للجماعات المحلية بالشكل الذي يسمح بإدارة مصالحها ومباشرة مهامها على أكمل وجه تعتبر وثائق ميزانية الجماعات المحلية الوسيلة الوحيدة والأساسية التي تبين كيفية توظيف الإيرادات وصرف النفقات حدد قانون المحاسبة العمومية الأعوان المخول لهم إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات

## VII

المحلية.

وفي الأخير ذكر مجموعة من التوصيات يجب أن تكون هناك إطارات مؤهلة تقوم بعملية الرقابة بعيدة عن التحايل والاختلاس، أثناء القيام باختيار المشاريع ينبغي على البلدية أن تفاضل بين مجموعة من المشاريع واختيار المشروع على أساس نفقات أقل إنتاجية عالية.

- دراسة نور الدين سعيدي سنة 2020-2021 تحت عنوان المذكرة (مساهمة الرقابة المالية في

**ضبط نفقات الجماعات المحمية في الجزائر) الهدف من دراسة هذا الموضوع هو تهدف الرقابة المحاسبية المالية إلى تفادي الوقوع في عمليات الاسراف و التبذير حيث يكون الغرض الرئيسي للرقابة هو توجيه النفقات العامة خاصة منها على المستوى المحلي إلى الاوجه و المجالات المستحقة, حيث مت اجل الإجابة على الإشكالية التالية (ما مدى مساهمة الرقابة المالية في ضبط نفقات الجماعات المحلية في الجزائر؟) لقد اتبع الباحث منهجية تم اعتماد المنهج الوصفي إذ يعتبر المنهج الغالب ، و الاكثر استخداما في هذه الدراسة ، فهو يقوم على أساس وصف لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر بصفة عامة و على المستوى المحلي بصفة خاصة ، كما تم أيضا الاعتماد على المنهج الاحصائي، من خلال استخدام بعض الجداول و الارقام والمعدات و الاساليب الاحصائية بغية تحليل و استخلاص النتائج و هذا من خلال استخدام برنامج . spss, و بطبيعة الامر قد توصل الباحث الى ذ مجموعة من النتائج التي اشتملت على لدى المراقب المحاسبي المالي كفاءة في ضبط صرف نفقات البلدية, يوجد أثر لرقابة المراقب المحاسبي المالي على النفقات الخاصة بالبلدية في جانب المشروعية للنفقة.**

و في الأخير اهم التوصيات التي توصل لها هي انه إعادة النظر في العالقة بين صلاحيات المحاسب العمومي والمراقب المالي لتجنب التداخل في الصلاحيات بين الجهازين, العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية وإنشاء قنوات اتصال ومشاركة بين المواطنين، وذلك من خلال إلزام القائمين على العمل التنفيذي بالجماعات المحلية بنشر وعرض كافة التفصيلات لعمليات تنفيذ المشروعات العامة والميزانيات لتسهيل عملية المسائلة.

- دراسة عباس عبد الحفيظ سنة 2011- 2012 عنوان المذكرة هو (فاعلية النفقات العامة في ميزانية

## VIII

**الجماعات المحلية) حيث كان هدف الباحث من هذه الدراسة هو التعرف على مشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية وكيفية تسيير نفقاتها العامة و نظام المحاسبي العموم الذي تتبعه هذه الجماعات المحلية, و قد تمحورت الإشكالية حول ( ماهي الاليات التي من شاتها تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر), فاتبع الباحث منهجية التحليل و الوصف حيث قام بتحليل ميزانيات الجماعات المحلية و طريقة اعدادها و كيفية تنفيذها دون أخطاء كما اعتمد على وصف**

النفقات العامة و الجماعات المحلية و كيفية تسييرها. فتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج التي تمتثلت في ان جماعات المحلية تحتاج الى اتباع نظام محاسبي يساعدها في تسيير نفقاتها العامة.

### تفسير الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة المذكورة على المحاسبة العمومية و مدى أهميتها و كذا الجماعات المحلية و اهم ما يميزها و معناها الحقيقي كما تضمنت الدراسات السابقة العلاقة التي تربطه المحاسبة العمومية ل=بالجماعات المحلية من خلال ميزانيتها التي لات ستطيع البلدية القيام بها دون الرجوع الى قواد النظام المحاسبي العمومي .

# الفصل الأول :

الاطار النظري للمحاسبة العمومية

و

الجماعات المحلية

الفصل الأول: الاطار النظري للمحاسبة عمومية و الجماعات المحلية

تمهيد:

تعد المحاسبة العمومية أداة تضبط نشاط المالي لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإداري غير هادفة

لربح حيث ارتبطت نشوؤها بعاملين اساسين تمثل في تطور مفهوم المحاسبة ونشأة الدول حيث نهتم المحاسبة بتوفير المعلومات المالية من خلال تسجيل وقياس نشاط وحدات عمومية واحترام تبويب الميزانية العامة لدولة اثناء قيام بعمليات محاسبة من طرف الاعوان، حيث تعتبر المحاسبة نقطة دعم للجماعات المحلية حيث ان هذه الأخيرة ميزانيتها التي تعكس صورة الجماعات المحلية وسياستها المنتهكة باعتبارها تظهر في جانبها أوجه الانفاق والموارد من جهة أخرى حيث تم تخصيص ميزانية للجماعات تؤدي وظائفها حسب ما هو مخطط ل فهي تحتاج الى لقدر الكاف من الحيوية المالية التي تعد أحد المتطلبات الضرورية لتقوية وتدعيم دورها كمحدد أساسي في تحقيق أهدافها. ومن هذه الانطلاقة او من هذا المدخل سنتطرق الى مجموعة من المعلومات المختلفة والمعقدة التي تظهر لنا معنى المحاسبة العمومية وماهية الجماعات المحلية وذلك من خلال:

- المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية

- المبحث الثاني: الجماعات المحلية

## الفصل الأول: الاطار النظري المحاسبة عمومية و الجماعات المحلية

### المبحث الأول : ماهية المحاسبة العمومية

يتناول هذا المبحث عرض المفاهيم الأساسية للمحاسبة العمومية عن طريق بيان ماهية المحاسبة

العمومية ومجال تطبيقها ، إضافة الى تحديد أهداف وخصائص نظام المحاسبة العمومية و من هم أعوان المحاسبة العمومية و اهم المعايير الدولية التي تركز عليها .

## المطلب الأول: مفهوم المحاسبة العمومية

لقد تم تعريف المحاسبة العمومية بعدة تعريفات يمكن ذكر منها ما يلي:

المحاسبة عمومية "هي المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل تبويب عمليات المالية، في وحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، وتوصيلها الى جهات ذوات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ الخاصة بذلك".<sup>1</sup>

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة المحاسبة العمومية بأنها "المحاسبة التي تختص بقياس ومعالجة و توصيل ومراقبة وتأكيّد لصحة المتحصلات والنفقات والنشاطات المرتبطة في القطاع العام".<sup>2</sup> كما يمكن تعريف المحاسبة العمومية بأنها "فرع من فروع المحاسبة يشمل المبادئ والقواعد التي تبحث في مجال تحليل وتسجيل تبويب عمليات تحصيل الموارد الحكومية و صرفها وعداد التقارير و قوائم المالية التي تمثل هذه الأنشطة وتظهر نتائجها".<sup>3</sup>

وفي تعريف آخر للمحاسبة العمومية أنها "نوع من المحاسبة المالية تطبقه وحدات الإدارة حكومية جميعها بهدف تحقيق الرقابة على نشاط هذه الوحدات والتقرير عن الاستخدامات الموارد ، مع خدمة

أغراض التخطيط ووضع الموازنة العامة للدولة".<sup>4</sup>

---

1 إسماعيل حسين أحمره، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، 2003، ص: 35.

2 صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 05.

3 حسام أبو علي الحجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، دار الحامد، عمان، 2004، ص: 18.

4 ليلى فتح الاله إبراهيم و براهيم حماد محمد، الموازنات والمحاسبة الحكومية، مطابع الدار الهندسية ، مصر، 1999، ص: 1.

كما تعرف المحاسبة العمومية أيضا بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وهذه الأخيرة تخرج من زاوية كونها اعتمادات ينبغي صرفها في الأغراض المخصصة كما انها من زاوية أخرى تمثل إيرادات ينبغي تحصيلها وتخضع كلا من إجراءات الصرف والتحصيل القوانين وتشريعات قائمة تفسرها وتوضحها مجموعة من القواعد الصادرة لأجهزة الصرف والتحصيل والتي

تحدد كيفية القيد في السجلات المحاسبية المعمول بها في جميع الوحدات الحكومية".<sup>1</sup>

وفي تعريف آخر، تعتبر المحاسبة العمومية بأنها "مجموعة القواعد التي تنظم وتقن مدخلات والمخرجات الأموال العمومية. وبالتالي، يمكن تقديم ثلاثة مفاهيم للمحاسبة العمومية:

- المفهوم التقني، ويقصد به مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية للمحاسبة العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها.
- المفهوم الإداري، وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم تسيير وتقسيم الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكة المحاسب العمومي.
- المفهوم القانوني، وهو مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسؤولية كل من المحاسب العمومي والامر بالصرف في تنفيذ العمليات المالية للدولة".<sup>2</sup>

كما تعرف المحاسبة العمومية كذلك بأنها تعبر عن "القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأثيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية الختامية لهذه الجهات".<sup>3</sup>

وقد ورد في دليل المحاسبة العمومية الصادر عن الأمم المتحدة بأنها تعتبر "أداة للمديرين الحكوميين أغراض الرقابة على الإيرادات والنفقات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية، والأغراض الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالعمليات المالية وبالموجودات المختلفة، وتصنيف البيانات لاستخدامها لأغراض الرقابة وتنفيذ البرامج الحكومية بكفاءة".<sup>4</sup>

---

1 محمد العزيز أبو رمان، نظرية المحاسبة الحكومية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص: 08.

2 J .Martinet et P. Dimalta, Droit budgétaire, LITC, Paris, 1999, p : 775.

3 محمد عادل إلهامي و السيد أحمد السقا، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر ، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، 2005-2006، ص، 26.

4 رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 14.

يمكن الاستنتاج بأن المحاسبة العمومية عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية والتقنية التي تهتم

بضبط إجراءات تنفيذ وتسجيل عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، واعداد التقارير والقوائم المالية الحكومية عن النتائج نشاط مختلف وحدات

## المطلب الثاني: اهداف وخصائص المحاسبة العمومية

يتناول هذا المطلب عرض مختلف أهداف المحاسبة العمومية، يليه تحليل خصائص النظام

المحاسبي لوحدات القطاع العام.

### أول: أهداف المحاسبة العمومية

تهدف المحاسبة العمومية إلى توفير بيانات ومعلومات موضوعية ذات مصداقية حول نشاط القطاع العام، من أجل تحقيق شفافية و الرشادة في صرف و تداول المال عام وذلك بهدف الوصول إلى تحديد لصادق مع الإفصاح الكامل عن الموقف المالي ونتائج تنفيذ العمليات المالية للدولة.

وفي هذا الاطار، يمكن تحديد أهداف المحاسبة فيما يلي:

- التحقق من احترام ترخيصات الميزانية في مجال الإيرادات والنفقات وذلك عن طريق "تطبيق الرقابة المالية قبل الصرف وأثناءه للتأكد من أن الصرف يتم في حدود اعتمادات وأغراض الموازنة، و سلامة إجراءاته في حدود القوانين واللوائح والإجراءات المنظمة لكيفية التصرف الحدود التي وضعت له بما يكفل ترشيد النفقات العامة في تحقيق أهداف الموازنة".1
- توفير نظام رقابة داخلية فعال يضمن حماية المال العام، إضافة إلى "إثبات حقوق الدولة لالتزاماتها المالية و متابعة تحصيل".2
- تحقيق الرقابة على الالتزامات المالية لمختلف وحدات القطاع العام ومتابعة الوفاء بها.
- توفير المعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية للوحدات الحكومية المختلفة ورسم سياستها
- اتخاذ قرارات المتعلقة بها بما يساعد على اعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة في الفترات المقبلة".3

---

1سعد بن محمد الهويهد و عبد الله بن علي الحسين، المحاسبية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2006، ص45.

2نفس المرجع ، ص47.

3محمد عباس بدوي والأميرة إبراهيم عثمان، النظم المحاسبية الخاصة دار، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص:328.

- توفير البيانات حول حركة التدفقات النقدية من أجل تحديد الوضعية المالية للخزينة عمومية و من أجل اتخاذ القرار وتحديد مصادر تمويل الخزينة.
- "إحكام الرقابة على الأصول المملوكة للوحدات الإدارية الحكومية لحمايتها والحفاظ عليها من

الضياح أو الاختلاس أو سوء الاستخدام، وتوفير البيانات والمعلومات اللازم لرسم السياسات و تخطيط واتخاذ القرارات، والرقابة والمتابعة لأداء الوحدات الإدارية الحكومية لتقييم أدائها".

إضافة الى ذلك، يجب على النظام المحاسبي الحكومي الفعال أن يكون قادرا على تحقيق هدفين اثنين

رئيسيين:1

- أن يعرض بطريقة عادلة ويحقق الإفصاح كامل عن المركز المالي ونتائج العمليات للأموال ومجموعة الحسابات الوحدة الحكومية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- أن يحدد بوضوح مدى الالتزام بالقواعد القانونية والنظم المالية.

بناء على ما سبق، يمكن عرض أهداف المحاسبة العمومية من الجانب الوظيفي للنظام المحاسبي في خمس مجموعات رئيسية و هي كالتالي:

### 1. توفير المعلومات اللازمة للمساءلة

ويقصد بالمساءلة في هذا الإطار، الالتزام بتقديم تفسيرات وتبريرات من الجهاز التنفيذي إلى الجهاز

التشريعي او الهيآت الرقابية المختصة حول تنفيذ وتمويل الميزانية العامة للدولة، والتي يمكن ان تاخذ الاشكال الآتية:

- المساءلة المالية للتأكد من انتظام وسلامة بيانات دفاتر وسجلات المحاسبية ومصداقية التقارير المالية، ومدى الامتثال للقوانين وتنظيمات مالية المعمول بها، إضافة إلى تحقق من أن الإنفاق.

- المساءلة الإدارية للتحقق من كفاءة تسيير وصرف المال العام دون إسراف، والاقتصاد في

استعمال الموارد من طرف الوحدات الحكومية.

- المساءلة عن الأداء لتحقيق أغراض تقييم البرامج الحكومية ومقارنة الأهداف مع النتائج من

اجل تحليل الانحرافات و تصحيحها.

---

1 National Council on Governmental Accounting, Governmental accounting and Financial Reporting, Municipal Finance Officers Association of United States and Canada, Chicago, 1980, p: 08.

### 2. توفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة

يجب على نظام المحاسبة أن يوفر آليات تسمح بتطبيق رقابة مستمرة على إدارة المال العام من طرف

الوحدات الحكومية ، للتحقق من مشروعية العمليات المالية للدولة و مدى احترام ترخيص السلطة

التشريعية، عن طريق مختلف أجهزة الرقابة قبل وأثناء التنفيذ إضافة إلى أجهزة الرقابة اللاحق.

### 3. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار

عن طريق توفير تقارير دورية تفيد في مجال المقارنة بين نتائج مختلف السنوات من أجل اتخاذ قرارات والمفاضلة بين البدائل وتقييم النتائج، والمساعدة في تحديد تقديرات الميزانية العامة للدولة وتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن ترفع من مستوى فعالية الأداء و تحقق الاقتصاد والرشادة في تسيير المال العام.

### 4. توفير المعلومات اللازمة لإعداد الحسابات القومية

بهدف توفير بيانات مالية ذات مصداقية حول نتائج نشاطات الوحدات الحكومية و دراجها في المحاسبة الوطنية.

### 5. توفير المعلومات اللازمة لأغراض الإعلام عن النشاط الحكومي

وذلك عن طريق إنتاج وعرض بيانات مالية يتم استعمالها كوسيلة للإعلام عن نتائج العمليات المالية للدولة لمختلف الفئات المستخدمة للبيانات الحكومية. إضافة إلى هذه الأهداف ، هناك من يركز على أن النظام محاسبي الفعال يجب أن "يصمم بحيث تؤدي إلى رقابة إدارية على الاموال و العمليات, وإدارة البرامج و مراجعة الداخلية وتقييم, بحيث بفحص عن النتائج الاقتصادية للبرامج الحكومية بما في ذلك تحديد تكلفة الإيرادات وقياس كفاءة أداء الجهات الإدارية في تنفيذ البرامج و الأنشطة المخطط لها".<sup>1</sup>

## ثانيا : خصائص المحاسبة العمومية

يؤدي اختلاف خصائص الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح عن الأنشطة الاقتصادية التي تهدف

---

1 عبد الحي مرعي و محمد الفيومي، المحاسبة العمومية والقومية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص:27.

إلى تحقيق الربح إلى تباين أسس و قواعد المحاسبة الملائمة لكل منها، ومن ثم فإن النظام المحاسبي الحكومي يهتم بقياس الربح، و انما تخدم إجراءاته تحقيق الأهداف الرقابية و الإدارية التي تضمن المحافظة على الأموال العامة عن طريق التأكد من صحة و مشروعية العمليات المالية و مطابقتها

للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

يرى خبراء الأمم المتحدة، أن نظام المحاسبة العمومية الجيد هو أداة لقياس كفاءة الأداء وتوفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار ورسم السياسات لخدمة أغراض الإدارة، ويجب أن يتميز بالخصائص التالية:1

- أن ينسجم مع المتطلبات الدستورية والقانونية وغيرها من المتطلبات المقررة، وبالتالي يجب ان يبين مدى تقيد الأجهزة بالقواعد التشريعية المطبقة.
- أن يتم الربط بين الموازنة العامة وبين النظام المحاسبي الحكومي، بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى التقيد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس نشاطات الحكومة و سياساتها.
- يجب أن يتم تصميم الحسابات بطريقة يمكن من خلالها تشخيص الأهداف، والاعراض التي خصصت من أجلها الأموال وتوضيحها، ذلك تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن التامين هذه موارد وعن استخدامها لتنفيذ البرامج والأنشطة.
- أن يسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة.
- أن يسهل الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال والإجراءات والبرامج، وأن يضمن سهولة في تدقيق الداخلي.
- أن يسهل إظهار النتائج المالية الخاصة بالبرامج الحكومية، وأن يسهل قياس الموارد وتحديد التكلفة البرامج و الوحدات التنظيمية.
- أن يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية اللازمة لتطوير التخطيط والبرمجة، وتسهيل المراجعة والمتابعة ، وتقييم العمل بشكل مادي و مالي.
- أن يدعم النظام المحاسبي توفير المعلومات المفيدة في عمليات التحليل الاقتصادي، وربط العمليات المالية الحكومية بالحسابات القومية.

---

1 United Nations, Gouvernement Accounting and Budget Exécution, Département of Economico Affaires, New York, 1952, p: 04.

### المطلب الثالث: أعوان المحاسبة العمومية

تسند مهمة تنفيذ العمليات المالية للدولة إلى عدة أعوان يختص كل منهم إلى مهام وسلطات محددة

قانونا ، حيث يمكن التمييز بين الأصناف ال موالية لأعوان المحاسبة العمومية كما يلي:

- الأمر بالصرف.
- المحاسب العمومي
- المراقب المال.

### أولاً: الأمر بالصرف

يعتبر الأمر بالصرف مسير يعين على رأس هيئة عمومية له مهام إدارية وأخرى مالية في إطار تفيد ميزانية الهيئة العمومية المكلف بتسييرها، يتناول هذا الفرع دراسة وطبيعة نشاط الأمر بالصرف من منظور المحاسبة العمومية عن طريق عرض العناصر الموالية:

- تعريف الأمر بالصرف.
- تصنيف الأمر بالصرف.
- مهام الأمر بالصرف.
- مسؤولية الأمر بالصرف.

#### **(1) تعريف الأمر بالصرف:**

الأمر بالصرف هو موظف يتصرف رسمياً ولفائدة الدولة، يعين مسؤول عن تسيير مرفق عام حيث يضطلع بمهام مالية مكملة لنشاطه الإداري لأنه مسؤول المكلف بتنفيذ ميزانية المرفق العام الذي يقوم بتسييره. وبالتالي، يقوم بتحرير أوامر صرف النفقات وأوامر تحصيل الإيرادات والتي تمثل السند القانوني الذي بواسطته يقوم المحاسب العمومي بتنفيذ العمليات المالية المرخصة في الميزانية.1 وغالبا ما يعرف الأمر بالصرف في وحدات القطاع العام بصفة (المدير)، ولكن ليس لكل مدير صفة امر بالصرف لأنه يشترط أن يمتلك هذا الأخير صلاحيات مالية تمكنه من تنفيذ الميزانية، وبالتالي كل المسؤول يمتلك صلاحيات مالية لا يعتبر أمرا بالصرف لأن ممارسة الصلاحيات المالية هي التي تسمح للأمر بالصرف تحديد مجال صرف المال العام.

---

1المادة 23 في القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية

#### **(2) تصنيف الأمرين بالصرف:**

حيث يمكن التمييز بين الأصناف الآتية:1

## - الأمر بالصرف الرئيسي

- مسؤولون مكلفون بتسيير مجلس الدستوري ومجلس الوطني الشعبي ومجلس أمة ومجلس محاسبة.
- الوزراء في حدود الاعتمادات مفتوحة في ميزانية الدولة المخصصة لتسيير الوزارة إضافة إلى الحسابات الخاصة لخزينة المرخصة في قانون المالية.
- رؤساء المجالس البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات .
- المسؤولون المعينون قانوناً على رأس المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- المسؤولون المعينون قانوناً على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.

## - الأمر بالصرف الوحيد

- يعتبر الوالي أمراً بالصرف رئيسي ووحيداً في نفس الوقت بالنسبة لتنفيذ ميزانية ولاية، إضافة إلى كونه المسؤول المباشر عن متابعة تنفيذ البرامج الإقليمية اللامركزية للتجهيز العمومي المقرر إنجازها على مستوى الولاية وبتمويل نهائي من الميزانية العامة للدولة.

## - الأمر بالصرف المفوض أو المستخلف

- يستطيع كل من الأمر بالصرف الرئيسي والثانوي تعيين مستخلف من الموظفين العاملين تحت سلطته المباشرة في حالة غياب أو مانع بصفة مؤقتة من أجل ضمان استمرارية تسيير المرفق العام، أو بغرض تقسيم المهام وذلك عن طريق منحهم تفويض للتوقيع بالنيابة يسمح لهم بتنفيذ العمليات المالية، و تجدر إشارة، في هذا مجال بان مستخلف الذي لا يمتلك صلاحيات مالية بالتفويض لا يعتبر امر صرف.

## 3) مهام الامر بالصرف:

### - محاسبة الإيرادات

- تتضمن محاسبة الأمر بالصرف من جانب الإيرادات بيانات مالية في شكل جداول تظهر اجمالي الأوامر تحصيل الإيرادات التي تم إصدارها وكذلك التخفيضات أو الإلغاءات، وقيمة التحصيلات.

---

1المادة 8 من المرسوم التنفيذي، رقم 313/91، المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمور بالصرف و المحاسبون.

## - محاسبة الالتزامات

- تهدف هذه المحاسبة إلى إظهار حجم نفقات التسيير والتجهيز الملتمزم بها بالنسبة إلى رخص البرنامج

- او اعتمادات الدفع السنوية، وبالتالي تسمح هذه المحاسبة بالإفصاح ما يلي:1
- الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة حسب أبواب وبنود ميزانية التسيير.
  - تفويضات الاعتمادات الممنوحة للآمرين بالصرف الثانويين.
  - إجمالي الالتزامات بالدفع لنفقات التسيير والتجهيز التي تم القيام بها .
  - مبلغ الأرصدة المتاحة لنفقات التسيير والتجهيز.

#### - حاسبة أوامر الصرف

- يمسك الأمر بالصرف محاسبة وفق القيد الوحيد والتي يجب أن تفصح عن العناصر الآتية: 2
- الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة.
  - التفويضات بالاعتمادات الممنوحة للآمرين بالصرف الثانويين.
  - مبالغ الأوامر بالصرف أو التحويلات الصادرة.
  - الاعتمادات المتاحة.

#### 4) طبيعة مسؤولية الأمر بالصرف

يعتبر الأمر بالصرف مسؤول على كل المخالفات الصريحة للقوانين والتنظيمات المعمول بها و التي يتم اثباتها بعد التحقيق والتدقيق من طرف مختلف هيأت الرقابة، لأن الأمر بالصرف يتحمل مسؤولية شخصية مدنية وجزائية عن جميع العمليات غير الشرعية التي يقوم بها، ويكون هذا الأخير مسؤولا شخصيا عن تعويض الضرر الذي يسببه للأفراد المتضررين وللخزينة العمومية.

---

1 Manuel de procédures d'exécution des dépenses et recettes publiques, Direction Générale de la Comptabilité Publique, Algérie, décembre 2007, p:10.

2المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم -91 313 المؤرخ في /09/07 1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف والمحاسبون العموميون.

### ثانيا : المحاسب العمومي

يقوم المحاسب العمومي بمهام حساسة في مجال تنفيذ الميزانية لأنه يختص دون غيره بمسؤولية حيازة

تداول المال العام وللإحاطة بمختلف هذه الجوانب سيتم دراسة العناصر الموالية:

- تعريف المحاسب العمومي

- أصناف المحاسب العمومي

- مهام المحاسب العمومي .

- مسؤولية المحاسب العمومي.

### ○ تعريف المحاسب العمومي

يعرف المشرع الجزائري المحاسب العمومي من خلال يحد المهام الموكلة له وذلك وفق نص المادة

33 من القانون رقم -90 21 المتعلق بالمحاسبة العمومية حيث يعد محاسبا عموميا كل شخص

يعين قانونا للقيام بالعمليات الموالية:1

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

- ضمان حراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم والموارد المكلف بها وحفظها.

- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والموارد العمومية.

على المحاسب العمومي ان يقوم بتأدية القسم المهني قبل توليه ممارسة المهام الموكلة إليه ومن اجله

تنصيبه الرسمي على رأس مصلحة محاسبية يجب عليه ان يقدم الوثائق التالية:1

- نسخة من قرار التعيين.

- محضر تأدية القسم.

- نسخة من عقد التأمين لتغطية مسؤولية المحاسب العمومي.

### ○ تصنيف المحاسب العمومي

تصنيف المحاسبين العموميين له علاقة مباشرة بالتقسيم الإداري المالي للدولة، حيث يمكن التمييز

بين الأصناف ال موالية للمحاسبين العموميين:

---

1 Ali Bissaad, manuel de la comptabilité publique, école nationale des impôts, kolea, Algérie, 2001, p:59.

### ● المحاسب العمومي الرئيسي

وهو المحاسب الذي يكون مكلف بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة

، حيث يقوم بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة، وفقا لنص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07/09/1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي

يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها و محتواها، يتصف بصفة المحاسبين الرئيسيين التابعين للدولة كل من :

-العون المحاسبي المركزي للخزينة العمومية.

- أمين الخزينة المركزية.

- أمين الخزينة الرئيسية.

- أمناء الخزينة في الولاية.

-الأعوان المحاسبون للميزانيات الملحقة.

#### • المحاسب الثانوي

وهو كل محاسب يتولى تجميع محاسبته محاسب رئيسي، حيث يقوم بتنفيذ العمليات الخاصة ارادات النفقات لفائدة المحاسب الرئيسي، الذي يقوم بدوره شهريا بتدقيق ودمج القيود المحاسبية التي قام بها المحاسب الثانوي الواقع في إقليم سلطته المحاسبية، وعليه يمتلك صفة محاسب عمومي ثانوي

للدولة كل من: 1:

-قابضو الضرائب الجمارك.

- أمناء خزائن خزينة ما بين البلديات.

- قابضو أملاك الدولة.

- محافظو الرهون.

- أمناء خزائن المراكز الاستشفائية الجامعية .

-أمناء خزائن القطاع الصحي.

---

1 Manuel de procédures d'exécution des dépenses et recettes publiques, Op.cit, 2007, p:15

#### • مهام المحاسب العمومي

يعتبر المحاسب العمومي عون من أعوان الرقابة على تنفيذ العمليات المالية للدولة، لأنه مكلف بتطبيق

رقابة أثناء تنفيذ الميزانية، فهو مطالب بالتحقق من مشروعية سندات الأمر بالتحصيل وسندات الأمر بالصرف ومطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها قبل تنفيذها.

يتدخل المحاسب العمومي في المرحلة الأخيرة من تنفيذ الميزانية، حيث يقوم بتنفيذ مرحلة تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات المرخصة في الميزانية. ونتيجة لذلك، يعتبر المحاسب العمومي العون المكلف قانوناً بحيازة وحراسة وتداول الأموال والقيم العمومية، إضافة إلى المهام المرتبطة بإجراء قيود المحاسبية ومسك السجلات المحاسبية القانونية للعمليات التي يقوم بتنفيذها، واعداد حساب التسيير سنوياً وإيداعه في الآجال المحددة قانوناً لدى مجلس المحاسبة، والمحافظة على وثائق إثبات العمليات المالية المستندات والسجلات المحاسبية لجميع العمليات التي يقوم بها.

فإن المحاسب العمومي يختص بمراقبة وتنفيذ عمليات تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات من حيث الشكل وليس من حيث المضمون، عن طريق التحقق من مشروعية العمليات المالية على الوثائق المحاسبية ومطابقتها للقوانين المعمول بها، دون أن يتدخل في مجال حسن تسيير المال العام الذي هو من اختصاص الأمر بالصرف.

#### • مسؤولية المحاسب العمومي

يمسك المحاسب العمومي محاسبة ما يسمح وفي أي وقت كان باستخراج البيانات التالية:

#### 1- في مجال نفقات التسيير:

- الاعتمادات المفتوحة و المفوضة لكل حساب في الحسابات.
- الأوامر بالصرف و حوالات الدفع القابلة للتسديد.
- الأرصدة المتاحة.

#### 2- في مجال نفقات التجهيز والاستثمار المتتالية:

- رفض البرامج و تعديلا المتتالية.
- الالتزامات المتعلقة بكل عملية.
- الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة لكل حساب.

الأوامر بالصرف أو حوالات الدفع القابلة للتسديد.

-رصيد رخص البرامج.

-الرصيد المتاح للاعتمادات المفتوحة.

ويؤخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين بناء على المادة 38 في القانون 91-12 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 إذ لا يمكن للوزير المكلف بالمالية أن يثبت في حدود الصلاحيات المخولة له طلبات الإعفاء الكلي أو الجزئي من المسؤولية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين الذين أصدرت في شأن قرارات دفع باقي الحسابات المطلوبة.1

مع الإشارة إلى أنه لا يأخذ بالمسؤولية المالية للمحاسبين العموميين إلا الوزير المكلف بالمالية أو مجلس المحاسبة ويتعين على المحاسب العمومي المأخوذ بمسؤوليته المالية أن يسدد ويقوم بتبويض خاصة مبلغ البواقي لحسابية المكلف، والتي تكون أما بسبب عجز في حسابات الصندوق، أو نفقة مدفوعة خطأ أو ضياع ملك من الأملاك أو بسبب إيراد غير محصل.2

أما بواقي الحسابات غير المغطاة بالأموال الخاصة للمحاسب العمومي فتقيد على حساب تسبيق لكي يتسنى إعادة التوازن فورا إلى المحاسبة، على أن يرسل المحاسب العمومي في هذه الحالة تقريرا مفصلا إلى الوزير المكلف بالمالية.

ويبلغ قرار باقي الحساب الذي يتخذه الوزير المكلف بالمالية فورا للمحاسب العمومي المدني، عن طريق البريد المسجل مع إشعار الاستلام.

كما يبلغ المقرر الذي يتخذه مجلس المحاسبة بوضع أي حساب موضح باقي حسب الطريقة نفسها بموجب طلب الإعفاء الجزئي في المسؤولية المقدم إلى مجلس المحاسبة من قبل المحاسب العمومي المأخوذ بمسؤوليته، يمكن لهذا الأخير الحصول على إعفاء جزئي من مسؤوليته كما يمكنه الذي لم يقدم طلبا بالإعفاء الجزئي أو الذي رفض طلبه كليا أو جزئيا أن يطلب فمن الوزير المكلف بالمالية اجراء رجائي من المبالغ المتروكة ليعاقله، وعندئذ يمكن للوزير أن يمنح الإجراء بعد استشارة لجنة المنازعات.

---

1المادة 38 بموجب القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2الصادق الأسود، مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، الجزائر (03)، 2010/2011، ص 17-18.

## ثالثا: المراقب المالي

يعتبر المراقب المالي عون من أعوان المحاسبة العمومية الذي تنحصر صلاحياته في مجال المراقبة

القبليّة لتنفيذ النفقات العمومية، ولبيان دور المراقب المالي سيتم دراسة العناصر الآتية:

- تعريف المراقب المالي.
- مهام المراقب المالي .
- مسؤولية المراقب المالي.

### تعريف المراقب المالي

و المراقب المالي هو عون يتم اختياره من بين موظفي مديرية الميزانية بوزارة المالية و يعين من طرف المالية بموجب قرار وزاري للقيام بالمراقبة القبيلة لعمليات الالتزام بدفع النفقات العمومية المرخصة في ميزانية الهيئة المعنية بالمراقبة، حيث يقوم بالتحقق في توفر الاعتمادات ومن مدى صحة توظيف النفقات بالنظر إلى التشريع المعمول وهذا بشكل مسبق لعملية الالتزام بالنفقة تجاه الغير بصفة، وفي هذا الإطار يمكن وزير المالية أن يعين بنفس الكيفيات مراقب أو مراقبين ماليين مساعدين لمساعدة

المراقب المالي في تأدية مهامه. 1

### • مهام مراقب المالي

تكمّن مهمة المراقب المالي في المراقبة المسبقة للنفقات العمومية وذلك بالتأثير على: 2:

- قرارات التعيين والتثبيت والقرارات التي تخص حياة المهنية للموظفين، ودفع مرتباتهم باستثناء ترقية في الدرجة.

- الجداول الاسمية الأولية التي تعد في بداية سنة المالية والجداول الأصلية المعدلة التي تطرأ أثناء سنة المالية.

- كل مقرر وزاري يتضمن إعانة أو تفويضا بالاعتماد أو تك بالإلحاق أو تحويل اعتمادات.

كالاتزام مدعم بسند طلب أو فاتورة شكلية عندما لا يتعدى المبلغ المستوى المحدد لإبرام الصفقات.

---

1نادية مدني، دراسة و تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، أطروحة نيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر (3) ، 2016/2017، ص 8 .

2 الصادق الأسود، مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة، أطروحة مقدمة لنسّل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر (3) ، 2010/2011، ص 29-30.

- كل التزام يتعلق بتسديد مصاريف التكاليف الملحقة والنفقات التي صرفت في الإدارة المباشرة والمثبتة بالفاتورة النهائية.

## • مسؤولية المراقب المالي:

يعتبر المراقب المالي مسؤولاً شخصياً أمام هيئات مراقبة ووزارة المالية على جميع المخالفات صريحة القوانين الأنظمة المعمول في مجال صرف النفقات العمومية، إذ يعتبر هذا الأخير مسؤول عن التأثيرات الغير قانونية الغرفة التأديبية للميزانية والمالية التابعة لس المحاسبة المؤهلة قانوناً للتحقيق ومراقبة نشاط المراقب المالي.

في حالة التحقق في وجود مخالفة صريحة لقواعد الميزانية والمالية تختص الغرفة التأديبية بفرض عقوبات مالية على المراقب المالي المدني بالأمر، إضافة إلى ذلك يملك وزير المالية صلاحيات فرض عقوبات مالية إدارية على المراقب المالي الذي منح تأثيرات غير قانونية، وذلك عن طريق تحقيقي مراقبة التقرير السنوي الذي يعده المراقب المالي الصادر الأسود. 1

## المطلب الرابع: المعايير الدولية للمحاسبة العمومية ومجال تطبيقها

سنتطرق إلى تعريف ونشأة المعايير المحاسبية وتطورها ومجال تطبيقها إضافة إلى أهداف هذه المعايير.

### اولا-تعريف المعايير الدولية للمحاسبة العمومية

يقصد بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: "القواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية المحاسبية التي تنشأ في القطاع العام الغير الهادف للربح، لتوحيد معالجتها للأمر المتماثلة لتكون هناك قاعدة موحدة لمقارنة مؤسسات القطاع العام نظراً لأهمية هذه المؤسسات وضخامة الأموال التي تقوم بإنفاقها، هذا بالإضافة إلى رفع جودة التقارير المالية التي تصدر عن مؤسسات القطاع العام". 2.

---

1يوشنتر سليمة المحاسبة العمومية و دورها في حماية أملاك الدولة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص89.

2يوسف السعدي أحمد، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، 2010/2009، ص45.

### ثانيا-نشأة المعايير الدولية للمحاسبة العمومية

تعود نشأة هذه المعايير لسنة 1987 بإصدار مجلس المعايير الدولية للقطاع العام الذي يعمل كجهاز

مستقل لوضع معايير وذلك تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث تنحصر مسؤوليته في وضع معايير محاسبية عالية لتستخدمها مؤسسات القطاع في إعداد البيانات المالية التي تخدم الأغراض العامة، وتقوم هذه المعايير في معظمها على المعايير المحاسبية الدولية المهمة لأغراض القطاع الخاص و المعدلة لتكون قابلة للتطبيق على القطاع العام.

### ثالثاً- أهم المعايير الدولية للمحاسبة العمومية

أصدرت المنظمات المهنية مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تطوير أداء المحاسبة العمومية، و فيما يلي ملخص لبعض هذه المعايير.1.

#### ➤ معيار المحاسبة وإعداد التقارير المالية (عرض البيانات المالية):

إن الهدف في هذا المعيار هو بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، و ذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات الخاصة بحسابات الوحدة الحكومية للفترات السابقة والبيانات المالية للوحدات الحكومية الأخرى و ينبغي أن يكون النظام المحاسبي الحكومي قادراً على تحقيق:

- العرض بطريقة عادلة و الإفصاح الكامل عن المراكز المالي و نتائج العمليات للأموال و مجموعات حسابات الوحدة الحكومية وفق للمبادئ المحاسبية.

- أن يحدد بوضوح مدى الالتزام بالقواعد القانونية و النظم المالية

#### ➤ معيار نظم محاسبة الأموال:

ينبغي تصميم وتشغيل المحاسبة الحكومية على أساس المال، ويعرف المال بأنه وحدة مالية محاسبة تحتوي على مجموعة في الحسابات المتوازنة ذاتياً لتسجيل النقدية والموارد المالية الأخرى، بالإضافة إلى الالتزامات والرصيد المتبقي للمال وما يطرأ على ذلك في تغيرات، ويخصص هذا المال لإنجاز أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة طبقاً لتشريعات أو قيود خاصة.

---

1خلف عبدا الله الواردات، المحاسبة الحكومية و أعداد موازنة البرنامج و الأداء ، دار الوراق للنشر و التوزيع الأردن ، 2009 ، صص30-31.

#### ➤ معيار أنواع الأموال:

و يشمل ما يلي:

- الأموال الحكومية: وتشمل المال و أموال الإيرادات المخصص للإنفاق منها على أغراض محددة و أموال المشروعات الرأسمالية و أموال خدمة الدين و أموال رسوم التأمينات و أموال الملكية.

- أموال الغير: و هي الأموال التي يعهد إلى التنظيم الحكومي على سبيل الأمانة و الوكالة على أفراد أو هيئات خاصة أو التنظيمات حكومية أخرى أو أموال أخرى.

- أموال المرافق العامة: وهي أموال تخصص لمرافق عامة تقدم سلعا أو خدمات للجمهور بطريقة مماثلة

لقطاع الأعمال، و من ثم ينبغي الحفاظ على هذه الأموال عن طريق بيع الخدمة بمقابل يغطي تكلفتها و

يمكن وصف هذه الأموال أو التخصصات بأنها غير قابلة للإنفاق و تستخدم في تنفيذ أعمال الوحدة و تشرذ من بيع السلع و الخدمات.

#### ➤ معيار التحفظ:

ينبغي على الوحدات الحكومية إنشاء عدد ملائم أو التحفظ بعدد مناسب من الأموال و يجب أن يكون عدد الأموال غير مبالغا فيه وأن يكون في حده الأدنى الذي يسمح به القانون والتعليمات المالية.

#### ➤ معيار استخدام أساس القياس الملائم:

ينبغي أن تستخدم الوحدات الحكومية الأساس النقدي المعدل إذا كانت مخصصات هذه الوحدات القابلة لإنفاق، حيث يطبق الأساس النقدي في قياس الإيرادات والنفقات ما عدا تلك التي يترتب عليها التزام تجاه الغير ولم تدفع بعد مثل مرتبات العاملين، أما الوحدات الحكومية التي تخصص لها أموال غير قابلة للإنفاق فتطبق أساس الاستحقاق عند قياس النفقات.

#### ➤ معيار تبويب حسابات التحويلات و الإيرادات و النفقات:

- تبويب التحويلات الداخلية والمتحصلات من الالتزامات طويلة الأجل بطريقة مستقلة عن الإيرادات والنفقات.

- تبويب إيرادات المال الحكومي وفق المال العام ومصادر الإيرادات، و تبويب النفقات وفق لنوعها و للوحدة.

تبويب إيرادات و نفقات الوحدات الحكومية التي تخصص لها أموال غير قابلة للإنفاق فإنها تتبع نفس

## ➤ معيار التقارير المالية:

ينبغي أن تعد الوحدات الحكومية الإدارية التقارير التالية:

- تقارير مالية عن فترات مالية قصيرة شهرية أو ربع سنوية لتلبية احتياجات رقابة في الوقت المناسب.
- تقرير مالي سنوي يغطي كل حسابات الوحدات الإدارية حكومية، ويتضمن جداول تفصيلية وبيانات إحصائية عن أموال الوحدة ونشاطها أو أي ملاحظات أو معلومات تفسيرية.

## رابعا- مجال تطبيق المعايير المحاسبية

يمكن تلخيص ذلك فيما يلي:1:

- عدم إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية IPSAS\* بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير، حيث أن معايير المحاسبة الدولية للقطاع موجهة في الغالب إلى تنظيم مهنة المحاسبة في القطاع العام في الدول المتقدمة، والتي وصلت إلى مستويات عالية من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام المال العام، و الأمريكيون مختلف في الدول النامية باعتبار غياب المسألة وكثرة أوجه هدر المورد العامة.
- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبة الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة و التشريعات و التعليمات و البلاغات التي تصدر بموجبها.
- إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام دائمة التغير و ذلك بسبب تغير و تطور الظروف المحيطة بالمواضيع التي أصدرت المعايير بشأن.
- اختلاف البيئات و أنظمة الحياة السياسية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ففي حين نجد أن هناك كثير من العوامل التي تساعد وتشجع على تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كجدية المسألة.

- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر طبعاً للمطبقين فدول

---

1نادية مغني ، تخصص إدارة أعمال، في علوم التسيير، دراسة و تقييم نظام المحاسبة العمومية، في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03 2016/2017 ، ص143-14.

المتقدمة لفهم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، لحد الآن الأمر ليس من السهولة للمطبقين

في الدول النامية أضف إلى ذلك اللغة حيث تبذل جهود كبيرة لترجمة المعايير إلى عديد اللغات كون وضعها يتم باللغة الإنجليزية.

### خامسا- أسباب تبني المعايير الدولية للمحاسبة العمومية

إن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية عدة مزايا و فوائد و تتمثل في: 1

#### ▪ مواكبة متطلبات العولمة:

إن اتساع حجم التكتلات السياسية والاقتصادية، وانتشار المنظمات المهنية العالمية التي تم بتنسيق الأمور لي مستوى دولي فيما يتعلق بموضوع معين كمنظمة التجارة العالمية، و وهذا بإنشاء منظمة مهنية تعني بشؤون محاسبية على المستوى العالمي لمواكبة العولمة.

#### ▪ تلبية المتطلبات القانونية:

تلبية قوانين التي تنص على تطبيق معايير دولية للمحاسبة عمومية التي تسعى لتحقيق كفاءة وفاعلية.

#### ▪ تلبية متطلبات الممولين المحليين و الدوليين خارج نطاق الحدود:

و هذا ما تطلب وجود معايير محاسبية دولية موحدة توفر معلومات مالية لهذه الفئة من المستخدمين.

#### ▪ قابلية الفهم و امكانية وجود تصور موحد و مشترك للقوائم المالية:

العمل على إيجاد معايير تساعد على توفير معلومات تكون قابلة للفهم ضمن القوائم المالية و هذا بتزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة و ملائمة لمساعد م في اتخاذ قرارات رشيدة و عقلانية.

#### ▪ إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:

العمل على إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة و هذا بتطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية، حيث أن العالم يصغر يوما بعد يوم بفعل الثورة التكنولوجية في اتصالات و تكاثف دول العالم في مواجهة الكثير من القضايا المصيرية المشتركة.

#### ▪ زيادة جودة المعلومات المالية:

إن إعداد المعايير من طرف خبراء في المحاسبة وإعداد المعايير على مستوى مجلس المعايير ينتج عنه معايير عالية جودة.

---

1 نفس المرجع السابق ذكره، ص 143-144.

## المبحث الثاني: عموميات حول الجماعات المحلية

ان مفهوم جماعات المحلية له عدة تسميات، فهناك من يطلق عليه بمصطلح الادارة المحلية لتمييزها من الادارة المركزية كما هو معمول به في بريطانيا وبعض الدول التي اخذت بنظامها و البعض يسميها بالإدارة المحلية مثل فرنسا والدول التي اخذت بنظامها وفي بحثنا هذا سنستخدم مصطلح الجماعات المحلية بما انه شائع في الفقه والنصوص الجزائية ومنه سنتطرق لنشأة ومفهوم وخصائص و اتجاهات الجماعات المحلية.

## المطلب الأول: التطور التاريخي الجماعات المحلية

ويعد نظام الجماعات المحلية في الجزائر ذا مرجعية تاريخية عرفت تطورا عبر فترات مختلفة.

### **أولا : نظام الادارة المحلية قبل الاستقلال**

خضعت الجزائر أثناء مرحلة الاستعمار للتشريع الفرنسي ، وكان أول نص تنظيمي صدر في هذا الشأن هو قرار المارشال "دو برمان" المؤرخ في 06 جويلية 1830 ، حيث تضمن إنشاء لجنة لتسيير الأملاك و المصالح و المرافق المركزية بالعاصمة من طرف السلطات الفرنسية بعد الاستيلاء عليها، وبعد ذلك تم تحديد قواعد للنظام الاداري الاقليمي و المحلي في الجزائر. 1

وقد قسمت هذه المرحلة إلى عدة مراحل مرت بها الادارة المحلية في الجزائر قبل الاستقلال و نوجزها كالتالي:

### **المرحلة الاولى : 1830 الى 1887**

قسمت الجزائر أثناء هذه المرحلة إلى ثالث أقاليم: أقاليم مدنية يقيم فيها الاوروبيون، وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا، مناطق عسكرية يسكنها جزائريين، وتخضع للإدارة العسكرية والمناطق المختلطة و تحتوي العنصر الاوروبي و عدد قليل من السكان الجزائريين ، تخضع هذه الأخيرة أوروبي للإدارة المدنية والجزائري للإدارة العسكرية، وقد أنشأت في هذه المرحلة مكاتب العربية بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم و المحكومين. 2

---

1حسين مصطفى حسين ،الادارة المحلية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1982،الجزائر ،ص 130

2 لمير عبد القادر الضرائب المحمية في تمويل ميزانية الجماعات المحمية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، المدرس الدكتوراه للاقتصاد و إدارة الأعمال ، كمية العموم الاقتصادية عموم التسيير و العموم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2014 ص 4

اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا ، حيث قسمت البلاد إلى ثلاث ولايات و هي : الجزائر وهران و قسنطينة و على رأس كل والية والي يساعده مجلس الولاية ، ثم قسمت ولايات إلى بلديات حسب تواجد عنصر الأوروبي على النحو التالي 1 :

**القسم الأوروبي :** وكان في الشمال حيث يتركز العنصر الأوروبي ، و هناك أقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى و المناطق الساحلية.

**القسم الثاني :** و قد ضم هذا القسم البلديات المختلطة ، و قد وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيين ، و تركز إدارة البلدية على هيئتين و هما : المتصرف و الذي يخضع للسلطة رئيسية الحاكم ، و اللجنة البلدية التي يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين و بعض الجزائريين.

**القسم الثالث :** وضم البلديات الالهية ، ولقد تواجدت في مناطق الجنوب ، و بعض الاماكن الصعبة و النائية في الشمال ، و تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري.

### **المرحلة الثالثة : نظام الادارة المحلية أثناء الثورة التحريرية**

فكر قادة الثورة بعد عامين من اندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 لتنظيم و هيكله الثورة ، و من القرارات الهامة التي جاء بها المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد و خلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية ، حيث قسمت الجزائر إلى ستة واليات و بدورها الولاية قسمت إلى مناطق و المناطق إلى نواحي و النواحي إلى قسامات ، و بذلك تجسد السلطة المحلية 2 .

تأسس التنظيم الاداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية و العسكرية و الاتصال و الاخبار ، و هو مؤطر بهياكل و مكاتب و أجهزة إدارية ، أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين و تنظيمهم و ربطهم مباشرة بجيش و جبهة التحرير الوطني ، لقد غطت مجالس الشعبية أثناء الثورة كل الارياف و قرى، و أصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية و يساعده مجلس بلدي ، كما تنوع

---

1 بوحنية قوي، دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة تجربة البلديات الجزائرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، من خلال الموقع الالكتروني [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com) بنشر تاريخ 17/03/2018، اطلع عليه بتاريخ 15/03/2022

2 بوحنية قوي، مرجع سابق ذكره. اطلع عليه بتاريخ 15/03/2022.

إلى الشؤون المالية، والتمويل وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى والاحياء وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية .

### ثانيا : نظام الادارة المحلية بعد الاستقلال

شهدت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال حالة فراغ إداري ، بسبب هجرة الجماعة للإطارات أوروبية و ورثت العديد من البلديات مشاكل اجتماعية ثقافية وكذا تفشي الامراض المختلفة و الفقر و الجهل و الامية نتيجة السياسة الاستعمارية . ومن اجل تجاوز هذه المرحلة عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير و الاجراءات على مستوى التأطير و التنظيم الاداري المحلي و التشريع في اتجاه الإصلاح الاداري ، فلجأت إلى تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج عدة بلديات لإمكانية إدارتها و تسييرها ، فأصبح بذلك عدد البلديات 687 بلدية ، بعد ما كان 1500 بلدية ، أما على مستوى التأطير تم تنظيم دورات تدريبية و ملتقيات لصالح موظفي البلديات لتأهيلهم للقيام بالأعمال الإدارية.1 و قد جاء الإصلاح الاداري الذي كرسه دستور 1963 ، حيث اعتبر البلدية أساسا للمجموعة ترابية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ، كما هو وارد بالمادة 9 منه ، و هو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر في لسنة 1946 " ضرورة إعادة جماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، ثم صدر اول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الامر 24/67 الصادر في 18 جانفي 1967 و المتضمن قانون البلدية ، ثم صدور الامر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 و المتضمن لقانون ولاية ، و بموجبهما أوكلت لبلدية و الولاية عدة مهام سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية اعتبرت الجماعات المحلية في الجزائر ، و خاصة البلدية و منذ 1967 حجر الزاوية في بناء الدولة و النظام السياسي الجزائري. من مظاهر تحول ديمقراطي في الجزائر هو تبني مبدأ التعددية الحزبية واللامركزية الإدارية ومبدأ انتخاب ألتعددي لتمثيل الادارة الشعبية على المستوى المحلي ، و تماشيا مع الإصلاحات السياسية و الادارية جاء القانون البلدي رقم 08/90 ، و قانون الولاية رقم 09/90 ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي.2

1نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية عمى تنمية الإدارة المحمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العموم السياسية و العالقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011، ص113.

2نوال بوكعباش، مرجع سبق ذكره ، ص114.

يعرف على انها "وجود هيئات منتخبة من اهل الوحدة المحلية اما انتخابا يشمل جميع اعضائها او

يشمل بعدها جاء قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011، والذي يعد بمثابة مراجعة شاملة لإحكام المتعلقة بتنظيم و سير البلديات ، بهدف تطوير ممارسة الديمقراطية محلية في إطار التوجهات الكبرى الاصلاح هياكل و مهام الدولة ، و بالنظر أيضا إلى بيان الاسباب التي أوجدت القانون 10/11 قد فقد اعتبر البلدية القاعدة الإقليمية و اللامركزية للدولة و ذات مكانة قصوى ، فهي تجسيد لديمقراطية المحلية و تلبية انشغالات المواطنين محليا و الاضطلاع بالتنمية المحلية ، كما وصف تطبيق القانون 08/90 لمدة 20 سنة على انه غير قادر على استيعاب كل التوترات التي تحدث على المستوى البلدي كما انه يحمل الكثير من النقائص التي تجعل أحكامه لا تستجيب لتحديات الجماعات المحلية. و بعدها جاء قانون الولاية رقم 07-12 استكمال لقانون البلدية الذي سبقه في موازاة شكلية بين كافة قوانين الجماعات المحلية ، إذ يلي صدوره دائما بعد قانون بلدية ، و من خلال التعرض لبيان الأسباب و مراجعة الاختلالات التي ظهرت مع التطبيق ، و تحديد أدق لصلاحيات هيئات الولاية المزدوجة التمثيل، محاولة لفك الارتباط والتشابك في الصلاحيات بين هيئتها من جهة، وجعل التكامل وتناسق بينهما هدفا يسعى لتحقيقه ووضع السبل المناسبة لذلك من جهة أخرى.

## المطلب الثاني: تعريف الجماعات المحلية

يعرف على انها "وجود هيئات منتخبة من اهل الوحدة المحلية اما انتخابا يشمل جميع اعضائها او يشمل الكثير منهم، و اما مختارة محليا تعهد اليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل او بعض مرافق والشؤون المحلية، ويكون لها شخصية معنوية و ذمة مالية مستقلة واجهزتها المحلية، كما انها تخضع لرقابة و اشراف من السلطة المركزية.1

يعرفها علماء السياسة على أنها " الاجهزة و المجالس المحلية التي تمكن المنتخبين على مستوى الولاية الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار " .2

"هي وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولاية والمدن وقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال مالي".3

---

1مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الاسكندرية 1987 ،ص23.

2نوال بوكعباش، نفس المرجع السابق ذكره، ص103.

3عبد الرزاق الابراهيم الشخلى، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار مسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2001، ص21.

يمكن تعريفها على أنها "أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي

يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها وتعمل على الاستغلال الأمثل لموردها الذاتية، وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية، من خلال السياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون "1.

وتعرف على أنها سلطة سياسية ، تم إنشاؤها بشكل مقصود من قبل حكومة الولاية بموجب قانون يتم من خلاله تنظيم المجتمعات المحلية في منطقة محددة الادارة شؤونها الخاصة في حدود قانون الذي يتم بموجبه إنشاء السلطة. على حد تعبير أوكولي 1983، وينظر إليها على أنها سلطة سياسية أقامتها دولة أو دولة كسلطة ثانوية لغرض تبديد السلطة السياسية أو لا مركزيتها. هذه الفكرة من الحكومة المحلية من قبل (AWA 1981) 2.

ويمكن إضافة تعريف كل من ولاية والبلدية على أساس أنهما مثال لا مركزية، وتمثال لجماعات محلية:  
**-تعريف الولاية:**

عرفت المادة الاولى من القانون 9/90 الولاية بأنها " جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي " ، وقد عرفت المادة الاولى من قانون 1969: "الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية "... وتحدث الولاية طبقا للقانون الحالي أو القديم بموجب قانون بالنظر لأهميتها، ويجدر التنبيه أن ولاية أساس دستوري، فمختلف وثائق دستورية ورد فيها ذكر ولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بشخصية المعنوية.3

**- تعريف البلدية:**

"فهي الجماعة الإقليمية السياسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتنشأ بموجب القانون"4.

---

1 أحمد بالجيلالي ، إشكالية عجز ميزانية البلديات ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2010 ،ص17.

2B.A amujiri ,course team ,department of public administration ,locale government ,unn Nsukka, national.open university of Nigeria ,p10.

3نوال بوكعباش ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

4 المادة الأولى من القانون 08/90 الصادر في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية.

تتمثل أهم الخصائص الواجب ترسيخها في مؤسسات الادارة المحلية فيما يلي:1

- الانطلاق من اجتذاب كوادر قيادية، والتأكيد على ضرورة إيجاد أسلوب موضوعي يتم بموجبه اختيارها وتدرجها ومكافأتها. بالإضافة إلى ضرورة القيام بتعبئة الكوادر الفنية والإدارية وتهيئتها من اجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية، وذلك عن طريق التركيز على الاعداد، التحفيز و الارتفاع بحس المسؤولية المهنية في ظل الانتماء و الولاء المجتمعي.
- القدرة على وضع استراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه ، و من ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الاستراتيجية.
- إيجاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي والاضطلاع بمهمات التوجيه والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- العمل على إيجاد خلق الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع الذين تقع مهمات إدارته على عاتقهم أو يتأثر عملهم بها ويؤثر عليه.
- المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والاساليب والتقنيات الملائمة، أو امتلاك المهارة اللازمة من اجل اختيار الملائم من جهات الاختصاص.
- التأكيد على أهمية إيجاد وتكثيف نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية، يعتمد على توظيف الدوافع الملائمة والكافية من اجل توجيه الجهود وفقا لمقتضيات أداء الدور التنموي المطلوب من الإدارة او الجماعات المحلية انجازه بالقدر الذي يؤكد التزام الوحدة والقطاع والمجتمع بأداء الوظيفة الاجتماعية.
- حرية التسيير والتي تتضح في التحكم في الميزانية وحرية تسيير الممتلكات.
- تحقيق مبدا الديمقراطية عن طريق مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه عمومية محلية.
- تتمتع الجماعات المحلية بخاصية الاستقلالية المالية، او الذمة المالية.

---

1لمير عبد القادر، الضرائب المحمية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، مدرس الدكتوراه للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العموم الاقتصادية، عموم التسيير والعموم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.ص33.

ويمكن ان نذكر اهم مميزات الجماعات المحلية التي تشمل على الاستقلال الإداري و المالي:

-الاستقلالية الادارية: ان الاعتراف بالشخصية المعنوية ينتج استقلال اداريا للجماعات المحلية طبقا للمادة الاولى من القانون 08/90 المتعلق بقانون البلدية. فالاستقلال اداري يكون بإنشاء اجهزة ادارية تتمتع بالسلطة اللازمة تقوم بالتنسيق بين الادارة المحلية والادارة المركزية وفقا لنظام رقابي معتمد من طرف الادارة المركزية1.

ومن مزايا الاستقلالية الادارية:

- تخفيف العبء عن الادارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الاسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الادارة المركزية.

- الاستقلالية المالية: حيث تتمتع الجماعات المحلية بخاصية الاستقلالية المالية، او الذمة المالية وفقا للمادة الاولى من القانون المتعلق بالولاية والبلدية. فالاستقلال المالي يعني توفر موارد مالي خاصة للجماعات المحلية تمكنها من اداء مهامها الموكلة لها واشباع حاجات المواطنين2.

ومن مزايا الاستقلالية المالية:

- حرية التسيير والتي تتضح في التحكم في الميزانية وحرية تسيير الممتلكات.
- حرية تقدير النفقات والايرادات وكذا حرية تخصيصها.

---

1 المادة الاولى من القانون 08/90 المتعلق بقانون البلدية.

2 مسعود شيهوب، مدى تكيف الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة، مجلة الامة، الجزائر، العدد 03، 2002، ص31.

يهدف أسلوب الجماعات المحلية في دولة ما إلى تحقيق عدة أهداف و التي تحدد أساليب تشكيل نظم الادارة المحلية و هياكل بناءها ، ألن تشكيل النظام ال يعدو أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقه ، و من أهم أهداف الادارة المحلية نذكر ما يلي:

### أولاً: الاهداف السياسية

وتشتمل على ذكر الأهداف التالية:

#### - التعددية

هي توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، فالتعددية في صنع قرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والسكة و الاسكان و الثقافة و الامن و غيرها.

#### - الديمقراطية

التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية و لعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي : 1

- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي و التنفيذي على المستوى القومي. 2

- اشراك المواطنين في إدارة وحداتهم محلية يدرّبهم على أصول العمل السياسي بما يعزز لديهم مهارات إدارة شؤون الدولة و الحكم. 3

- تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس أنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات و توزيع المشاريع الإنمائية.

- تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الافراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم.

---

1 عبد الرزاق الشخيلي ، الادارة المحلية -دراسة مقارنة- الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان ، 2001 ،ص22

2 حمد بالجلالي، إشكالية عجز ميزانية المدييات، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم تسيير المالية العامة، كمية العموم الاقتصادية التجارية و عموم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2010، ص20.

3 محمد محمود الطعمانة، نظم الادارة المحمية مفهوم الفلسفة و الأهداف، الملتقى العربي الاول حول نظم الادارة المحمية في الوطن العربي، سلطنة عمان ، 18، 20 أوت 2003، ص15.

وتكمن الأهداف الإدارية فيما يلي 1:

#### - تحقيق الكفاءة الإدارية:

تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية ، كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع نقطة واحدة هي نقطة التوازن ، والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين.

#### - تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري:

حيث أن خاصية الاستجابة السريعة الادارة المحلية والعالقة المباشرة التي تربط بين المواطنين وموظفي الوحدة المحلية ، تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية المتمثلة في الروتين والرقابة وتأطير المعاملات وطواير الانتظار.

#### - تنوع أساليب الإدارة تبعاً للظروف المحلية:

إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطاً وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة ، وربما ال يشكل هذا الأسلوب ضرراً بالنسبة للمرافق القومية ، لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الادارة المحلية يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك الن مشاكل المحليات تختلف عن بعضها البعض، من حيث متطلبات تنمية اقتصادية واجتماعية سائدة.

#### - تطبيق اللامركزية:

اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين ، بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة من خلال ما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلي .

- التخفيف من أعباء الاجهزة الادارية المركزية و الحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات

الاجهزة الادارية في ظل الاسلوب المركزي

- إتاحة فرصة تجربة نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

---

1يد الكريم مسعودي ، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012/2013، ص13.

يمثل نظام الجماعات المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية نذكرها كالتالي:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية ، بما يتفق مع ظروفهم و أولوياتهم ، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية معينة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين ، إذ البد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم و ارتفاع مستوى الصحة و التعليم و الحد من تلوث البيئة ، و الحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
- شعور الفرد داخل المجتمعات محلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ قرارات محلية مما يعزز ثقته بنفسه ، و يزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه ، و هي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.1

- كما تساهم الجماعات المحلية في ربط حكومة مركزية بقاعدتها الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين و تلبية حاجياتهم الاقتصادية ، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن المحلي ضمن سياق الأطار العام للتنمية الشاملة للوطن ، كما تنمي إحساس الافراد بانتماءاتهم الاقليمية و القومية ، و تخفيف أثار العزلة التي تفرضها 2المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة.2

### ❖ أسباب اعتماد الجماعات المحلية :

تعتبر اسباب اعتماد نظام الجماعات المحلية موحدة في كل الدول تقريبا تتمثل اساسا في:

- **تزايد مهام الدولة**
- انتقال الدولة مما يعرف بالدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة في الوقت الحاضر حيث اصبحت تتدخل في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما صعب عليها الاعتناء بكل هذه المسائل الجديدة، مما فرض عليها انشاء هياكل مساعدة اهمها الادارة المحلية.

### - **التفاوت بين اجزاء اقليم الدولة الواحدة**

تختلف اقاليم الدولة من الناحية الجغرافية والسكانية فهناك اقاليم ذات مساحات واسعة وعدد سكان قليل والعكس، كما تختلف الأقاليم من الناحية الاقتصادية تبعا للمناخ والموارد المتاحة في هذه مناطق

---

1 احمد بالجلالي ، مرجع سبق ذكره ،ص21

2محمد محمود الطعمنة ، مرجع سابق ،ص16

## - تجسيد الديمقراطية

- تعتبر الادارة المحلية وسيلة فعالة لأشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وتمثل بذلك مؤشرا على الديمقراطية، اضافة الى ان الادارة المحلية أدرى بمشاكل واهتمامات المواطن المحلي من الادارة المركزية لكونهم جزءا من حياتهم الاجتماعية. 1
- حيث ان وجود الهيئات المحلية يساعد على حل المشاكل المحلية محليا، وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال. 2
- اما في الجانب السياسي فتجسد الجماعات المحلية فكرة الديمقراطية من خلال مشاركة المنتخبين في صنع القرار على مستوى البلدية او الولاية لحل مشكله. 3

---

1 عمار عوابدي، القانون الاداري، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص323.

2. عبد الرزاق ابراهيم الشخلي، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2001، ص22.

3 مسعود شيهوب، مدى تكيف الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة، مجلة الامة، الجزائر، العدد 03، 2002، ص31.

## المبحث الثالث: المحاسبة العمومية و دعمها للجماعات المحلية

من خلال هذا المبحث ووفقا للدستور فالجماعات المحلية التي تشتمل على الولاية والبلدية تقوم المحاسبة بتخصيص ميزانية خاصة بها مستقلة يتم فيها تقدير النفقات والارادات النهائية للجماعات المحلية وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، واداة فعالة لتسيير. سوف تنطرق لشرح مفصل بشكل أكثر عن وثائق ميزانية الجماعات المحلية واقسامها والاعوان المكلفين بتنفيذها وكيف تتم عملية التنقيذ واهم مصادر التي تمولها.

### المطلب الأول: وثائق ميزانية الجماعات المحلية و اقسامها

تشتمل ميزانية الجماعات المحلية من وثيقتين, و هي الميزانية الاولى و تكون في بداية السنة والثانية الميزانية الاضافية التي تكون خلال السنة نفسها ثم يأتي الحساب الاداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية مباشرة.

#### - أولا : الميزانية الأولية (le budget primitif)

هي لوثيقة الاولى التي يتم إعدادها خلال سنة المالية للجماعات المحلية، فهي عبارة عن كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقرر لها خلال السنة 1، ويتم إعدادها قبل بدا السنة المالية كما جاء في المادة 150 من قانون البلدية " توضع الميزانية الاولى قل بدا السنة المالية". 2

ويتم عرضها على شكل تقديرات بالنسبة للإيرادات والنفقات التي تعتمز الجماعات المحلية تنفيذها خلال السنة المالية، كما أن تحضيرها يكون إجباريا قبل 31 أكتوبر من السنة سابقة لتنفيذها حتى يتم التصويت عليها من طرف المجلس الشعبي كحد أقصى 31 أكتوبر من السنة السابقة، وهذا ما نصت عليه المادة 143، و المادة 152، من قانون الولاية و البلدية على التوالي.

و تحتوي الميزانية الاولى على وثائق متعددة هي :3

---

1عباس عبد الحفيظ ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحمية ، مذكرة ماجستير ، تسيير المالية العامة ، كمية العموم الاقتصادية التجارية وعموم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012.ص39.

2المادة 150 من القانون 08-90 ، من قانون الولاية, ص500.

3لمير عبد القادر ، الضرائب المحمية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرس الدكتوراه لاقتصاد و إدارة الاعمال، كمية العموم الاقتصادية، عموم التسيير و العموم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

- جدول تلخيصي يسمح التحقق من التوازن بين أقسام الميزانية.
- أن الصفحة الاولى من الميزانية تعطي ملخصا عاما عن الوضعية الاقتصادية و السياسية المالية للجماعات المحلية.

وتجدر الاشارة الى ان الصفحة الاولى من الميزانية تعطي ملخصا عاما عن وضعية الاقتصادية وسياسية المالية للجماعة المحلية، لابد ان يتم وضع هذه الميزانية الاولى قبل بدء السنة المالية الجديدة.

### - ثانيا : الميزانية الإضافية (le budget supplémentaire)

- هي وثيقة تأتي بعد ميزانية الأولية وذلك من اجل تكميلها، سواء بالنقصان أو بالزيادة، فتسمح باجراء معادلة الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيذ ميزانية السنة السابقة، والميزانية الإضافية هي الميزانية الاولى مضافا إليها ترحيل بواقي الحساب الاداري والتغيرات في الإيرادات والنفقات التي هي ضرورية للسنة المعنية، و بالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيليه لانها تتضمن: 1
- ترحيل كل الارصدة سواء كانت دائنة أو مدينة.
  - تعتبر ميزانية معدلة للميزانية الأولية المصادق عليها.

و يتم التصويت الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية الجارية، و بصفة إلزامية.

### - ثالثا : الحساب الإداري

هو ملخص الذي يقوم بالجمع بين الميزانية الأولية وميزانية الإضافية ويمكن تسميته بالميزانية حقيقية للجماعات المحلية، فيتم تدوين جميع النفقات و الإيرادات التي تمت خلال السنة، و بين وضعية مالية للجماعات المحلية و يساعد على دراسة تقدم انجاز المشاريع التي تقوم بإنجازها كل من بلدية والولاية و يكمن دور الميزانية الحقيقية في مرحلة اعداد ميزانية إضافية حيث يبين:

- يستخرج لنا الفائض أو العجز إن وجد.
- يستخرج لنا الرصيد الإجمالي لفرع التجهيز و الاستثمار.

---

1المادة152من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 500

## اقسام ميزانية الجماعات المحلية

يتم تقسيم ميزانية الجماعات المحلية الى نفقات وإيرادات حيث كل قسم يشمل فرع:

## ❖ النفقات

1-تتضمن على نفقات التسيير العمومي التابعة للجماعات المحلية و تتمثل في :

- النفقات ضرورية .
- نفقات اجبارية .
- نفقات اختيارية.

2-نفقات الاستثمار والتجهيز وتشمل نفقات حسب الطبيعة التي ترفع ن املاط الجماعات المحلية

بشكل مباشر او تلك التي تشمل الإعانات الى الجمعيات وكذا تسديد القروض.1

اما النفقات حسب الوظيفة هي كل ما يخص برامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعات المحلية مثل برامج المنشأة للمؤسسات العمومية.

ويمكن اختصار أقسام النفقات الجماعات المحلية حسب القانون 10-11 الخاص بالبلدية كالآتي:

### الجدول 01 أقسام النفقات العامة الخاصة بالبلدية

نفقات قسم التجهيز و الاستثمار	نفقات قسم التسيير
-نفقات التجهيز العمومي. -نفقات المساهمة في رأسمال بعنوان الاستثمار. - تسديد رأسمال القروض . -نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.	-أجور وأعباء مستخدمي البلدية. - التعويضات و الاعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية. -المساهمات المقررة على الاملاك و مداخيل البلدية بموجب القوانين -نفقات صيانة الاملاك المنقولة والعقارية -نفقات صيانة طرق البلدية -المساهمات البلدية و الاقساط المترتبة عليها الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز و الاستثمار. - فوائد القروض أعباء تسيير مرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة -مصاريف تسيير مصالح البلدية -الأعباء السابقة.

1القانون 10-11 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جويلية 2011, المتعلق بالبلدية, القانون 07-12 المتعمق بالولاية.

## ❖ الإيرادات

للإيرادات مصادر متعددة ويتم استغلالها لمواجهة النفقات حيث تنقسم الى قسمين القسم الاكبر

يأتي من مداخيل جبائيه ثم تأتي مداخيل الاملاك والاعانات في المرتبة الثانية، وتنقسم الايرادات بدورها الى جبائيه وايرادات غير جبائية.

## المطلب الثاني: الاعوان المكلفين بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

تتنافى وظيفة المحاسب العمومي ووظيفة الامر بالصرف"، لذا يعد الامر بالصرف حساب الاداري، ومحاسب عمومي حساب التسيير، مثل عالقة الوالي وامين الخزينة الولاية من جهة، ومن جهة أخرى رئيس المجلس الشعبي البلدي وامين خزينة البلدية".1

### 1- المحاسبون العموميون:

تقوم وظيفة المحاسب العمومي على مستوى البلدية والولاية وتختلف تسميته حيث "يعتبر محاسب عمومي كل شخص يعين قانونا للقيام" في مفهوم المادة 33 من القانون 90-21 السالف ذلك. 2

#### ➤ أمين خزينة الولاية كمحاسب عمومي بالنسبة للولاية:

نعتبر أمين خزينة الولاية محاسبا رئيسا بصفته رئيسا على تحصيل الموارد وصرفها ويقوم ب:3

- تنفيذ ميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يسيروها.
- تنفيذ الإيرادات والنفقات لميزانية الدولة على مستوى المحلي.
- تركيز العمليات المحاسبية التي يجريها المحاسبون الثانويون والتابعون له.
- تداول الأموال والقيم والسندات كما تقوم بحركة حسابات أرصدة الخزينة و المحافظة على الأوراق الثبوتية الخاصة بالعمليات المالية التي يجريها.
- تكلف بتوزيع المعاشات على مستوى ولايته.
- ضمان حراسة أموال و السندات و الأشياء او المواد المكلف بحفظها.
- ويتم تعيين المحاسب العمومي أو اعتماده من طرف وزير المالية، و يخضع أساسا لسلطته.

---

1المادة 55 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2مادة 33، من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1999، ص 1134.

3عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

#### ➤ المحاسب البلدي كمحاسب عمومي بالنسبة للبلدية:

يمارس المحاسب البلدي وظيفته كونه محاسب عمومي طبقا للقانون طبعا حيث يتولى: 1

- تنبيه الأمرين بالصرف بانتهاء آجال الإجراءات.
- منع سقوط حقوق البلدية بالتقادم.
- القيام بكل الإجراءات ضرورية لتحصيل إيرادات وهبات وعطايا وموارد أخرى.
- تحديد الامتيازات و الرهون.
- المتبعات الضرورية ضد المدينين المتأخرون عند التسديد .

## 2- الأمر بالصرف:

كما يعرف الامر بالصرف بأنه الشخص الذي يعمل باسم الدولة و المجموعات المحلية أو المؤسسات العمومية ، و يقوم بعملية التعاقد و بتصفية دين الغير أو قيمته ، أو بتحصيل الإيرادات العامة ، و يأمر بصرف النفقات ، و في هذا الإطار يتحقق من حقوق الهيئات العمومية . 2

تعتبر امر بالصرف على مستوى الجماعات المحلية كل من الوالي بالنسبة للولاية ورئيس المجلس الشعبي بالنسبة للبلدية. وذلك حسب المادة، وذلك حسب المادة 88 من القانون 09/90 المتعلق بالولاية. 3

### ▪ الوالي كأمر بالصرف بالنسبة للولاية:

يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها باعتباره أمر بالصرف كما يمكن له تفويض توقيعه لكل موظف حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها كما تقوم أيضا بإعداد الحساب الإداري للولاية وعرضه على المجلس الشعبي للمصادقة عليه. 4

1 عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

2 عباس عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3 المادة 88 من القانون 09/90 المتعلق بالولاية، مرجع سابق ذكره.

4 المواد 107, 121, 122, 126, 166, من قانون الولاية 07-12، مرجع سابق ذكره.

### ▪ رئيس المجلس الشعبي البلدي كأمر بالصرف بالنسبة للبلدية:

ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية باعتباره الأمر بالصرف إذ تقوم بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك و الحقوق المكونة للممتلكات البلدية و وارداتها و تجب عليه: 1

- يعد الحساب الإداري وعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه.
- إبرام عقود اقتناء الأملاك و المعاملات و الصفقات و الإيجارات و قبول الهبات و الوصايا.
- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخل البلدية.
- التقاضي باسم البلدية و لحسابها.
- القيام بمناقصات أشغال البلدية و مراقبة حسن تنفيذها.
- إدارة المداخيل و الأمر بصرف النفقات و متابعة تطور المالية البلدية.

### **المطلب الثالث: عمليات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية**

فإن عملية التنفيذ ترتبط بأصول وقواعد تهدف إلى احترام القوانين المعمول بها عند تخصيص و صرف نفقات عامة. ومنه فان عمليات تنفيذ ميزانية جماعات محلية كل من جانب الإيرادات و جانب نفقات.

#### **أولاً-نفقات الجماعات المحلية:**

تتم عملية صرف نفقات الجماعات المحلية من خلال مرحلتين متتاليتين: 2

#### **1- المرحلة الادارية:**

بصفة رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي الامرين بالصرف فهما الشخصان المكلفان بهذه المرحلة:

#### **أ. الالتزام بالنفقة:**

وهو التصرف الذي بمقتضاه تنشئ الجماعات المحلية التزاما بشأنه عبء و قد يكون هذا الدين مصدره التزام إداري و لا إداري، فالالتزام الإداري قد تنشأ عن طرق الارتباط بالنفقة نتيجة واقعة معينة يترتب عليه التزام الجماعات المحلية بإنفاق مبلغ ما مثل تسبب سيارة البلدية في إصابة مواطن.

---

1 المواد 188، 87، 82، 81 من قانون البلدية لسنة 1990، نفس المرجع السابق ذكره.

2 عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

حسب المادة 20 من القانون 21-90 " تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية ". ويقصد بهذا الإجراء تحديد المبلغ الذي تلتزم الجماعة المحلية بدفعه نتيجة النفقة السابق الالتزام بها. باستثناء بعض الحالات التالية ك:1

- التسبيقات المقدمة للمتعاملين في إطار الصفقات العمومية.
- المعاشات.
- الإعانات المالية.

### ج. الأمر بالصرف النفقة:

يكون الأمر بالدفع في شكل حوالة تحتوي على جميع المعلومات التي تخص النفقة:2

- الدورة المالية التي تطبق عليها.
- رقم المادة التي ترتب بها.
- الوثائق الثبوتية المدعمة للنفقة.
- هوية الدائن.
- موضوع النفقة وتاريخ انجاز الخدمة الفعلية.

### 2- المرحلة المحاسبية:

المحاسب البلدي و أمين خزينة الولاية بصفتهم محاسبين عموميين هما المسؤولان عن هذه مرحلة.

#### أ. دفع النفقة:

وهذه المرحلة يتم بإبراء الديون الجماعات المحلية، فمهمة المحاسب العمومي لا تقتصر على تنفيذ أوامر بالصرف وانما بممارسة نوع من الرقابة في حدود صلاحيته بالإضافة إلى كونه أميناً الخزينة يتمثل دوره في التحقق من صدور الحوالة لفائدة الدائن الحقيقي يعني صفة الشخص المستلم تبرئ الجماعات المحلية من دينها.

---

1 القانون 21-90 المتعمق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35، لجزائر، ص11133.

2 عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص51.

تجرى عملية تحصيل إيرادات الجماعات المحلية عبر مرحلتين: 1

## 1 - المرحلة الإدارية:

تتضمن ما يلي:

### أ. الأثبات:

تكون تحت مسؤولية إدارة البلدية حيث يتم مراجعة الحقوق وتكريس الدائن المتمثل في الجماعات المحلية.

### ب. التصفية:

ونعني بها مبلغ الدين المستحق والمحصل لفائدة الجماعات المحلية.

## 2 - المرحلة المحاسبية:

يقوم المحاسب العمومي البلدي بعملية التحصيل بعد امسك سند التحصيل يقوم بالتحقق من صفته القانونية التي تتمثل في الترخيص ثم يقوم بتسجيله ويتقيد بالمتابعة المستمرة للمداخيل وجميع مبالغ التي تعود الى البلدية و يقوم المحاسب العمومي بأثبات امساكه للسند و منه فمسؤولية تحصيل المبالغ تكون تحت يده.

### ثالثا-آجال تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية:

تحدد فترات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية كما يلي:2

- إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية لعمليات التصفية و الأمر بصرف خاص بنفقات تناسب

خدمات تم تقديمها خلال السنة وكذلك بالنسبة لإصدار سندات إيرادات تناسب حقوقا مكتسبة.

- إلى غاية 31 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات دفع الحوالات الصادرة وبالنسبة

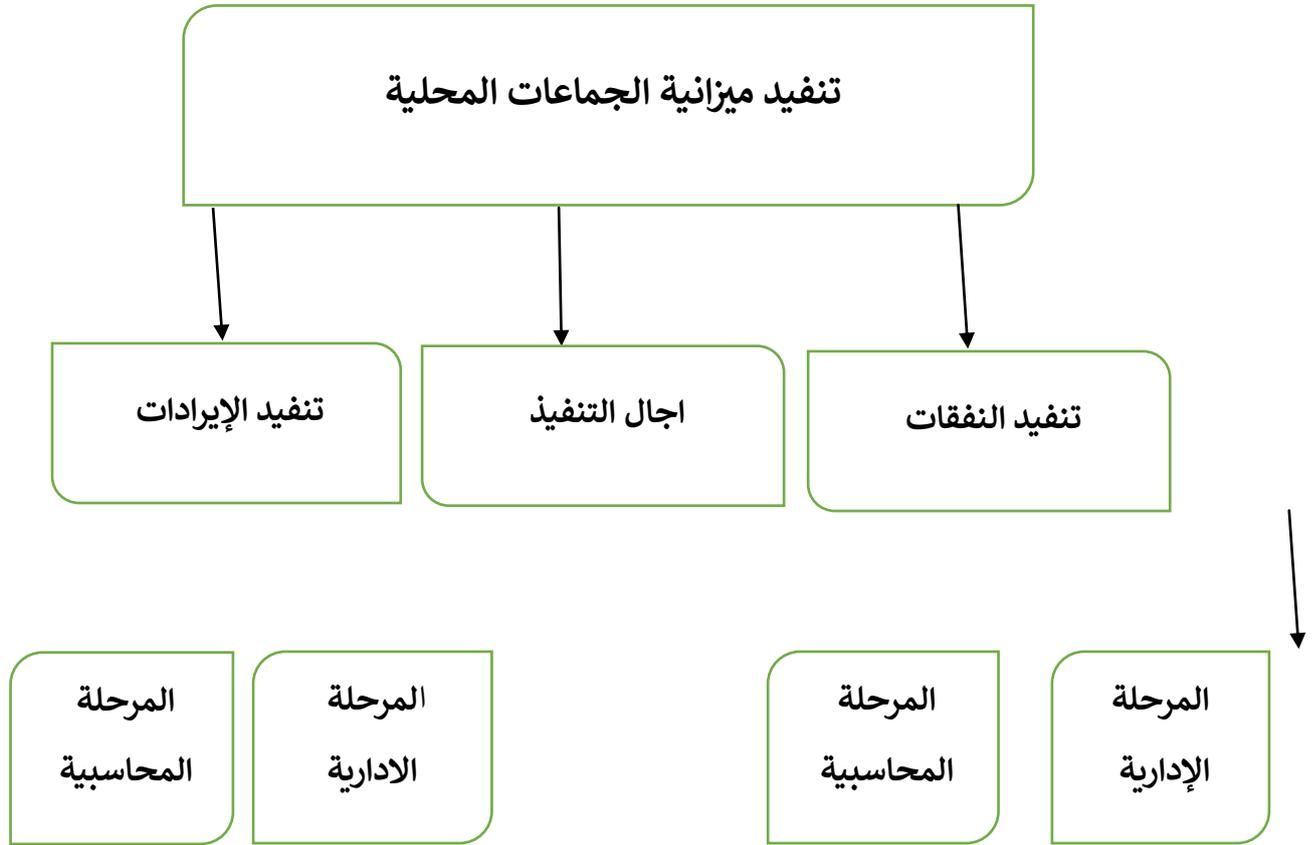
لتغطية سندات المداخيل المحررة.

---

1 عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص54,53.

2 عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص55.

- شكل 01 مخطط عمل تنفيذ عمليات ميزانية الجماعات المحلية



المصدر: من اعداد الطالبين

تحتاج ميزانية الجماعات المحلية الى تمويل من مصادر مختلفة و تكون اما من الموارد الداخلية او الموارد الخارجية و من هنا سنتطرق لاهم مصادر التمويل التي تدعم ميزانية الجماعات المحلية:

### 1- مصادر التمويل الداخلية

و تقسم الى موارد جبائية و موارد غير جبائية

#### ✓ الموارد الغير الجبائية:

تتضمن ناتج توثيقات الجماعات المحلية المتعلقة بأموالها و مواردها الخاصة و تسيير كل ما يشمل العقارات.

#### - التمويل الذاتي:

حسب نص المادة 161 و المادة 130 من قانون المتعلق بالبلدية و الولاية , يجب على البلدية اخذ جزء من إيرادات التسيير و تحويله إلى قسم التجهيز والاستثمار، و ذلك من اجل ضمان التمويل لفائدة البلدية والولاية، و تكون نسبة الاقتطاع الذي تقوم به بلدية او الولاية ما بين 10% إلى 20% .

#### - إيرادات الاستغلال المالي:

هي كل الموارد المالية الناتجة عن عمليات عن القيام بخدمة للمواطن او بيع منتجات التي تقوم الجماعات المحلية نوفرها و تكون هذه الإيرادات متنوعة و مختلفة مثل بيع السلع او تأدية خدمة.

#### - الإيرادات ونواتج الأملاك:

هي كل الإيرادات التي تكون من خلال استعمال الجماعات المحلية لأموالها بنفسها او ما تقوم بتحصيله نتيجة استغلال املاكها من الغير, مثل حقوق الايجار في الاسوق و أماكن التوقف .

---

1 عيسى حجاب وآخرون ، الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8 ، العدد 1 ، جامعة البليدة 2 الجزائر ، 2019، ص205.

2 بسمة عولمي, (تقييم الجباية المحلية مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية)، جامعة البليدة.ص299.

تحتل الموارد الجبائية من ميزانية الجماعات المحلية بنسبة 90%، حيث تتكون من مداخيل ضرائب والرسوم المخصصة كلياً أو جزئياً إلى الجماعات المحلية والصندوق مشترك للجماعات المحلية، فهي أساساً في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي والذي تم إلغائه بموجب قانون المالية 2006 الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الذبح، الضريبة على الممتلكات و قسيمة السيارات.

## 2- مصادر التمويل الخارجية

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحياناً، أو كمرحلة استثنائية تلجأ إليها الجماعات المحلية عند الضرورة إذا لم تغطي الموارد الداخلية النفقات المدرجة في الميزانية الجماعات المحلية.

### ✓ القروض:

لقد رخص المشرع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية لجوئها إلى القروض البنكية وقصد تمويل ميزانيتها وذلك بموجب المادة 146 من قانون البلدية 08/90. حيث ان الدولة انشأت بنوك عمومية تمنح قروض للجماعات المحلية و اول عملية قم بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ثم أنشأ بنك التنمية المحلية عام 1985 الذي اتخذ منوال البنوك التي قبله في منح القروض, حيث بمجرد منح قرض يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستهلاك والتمثلة في: 1

- اعانات الدولة عن طريق تقديم المساعدات.

- الاقتطاعات من ميزانية التسيير.

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية.

ومنه فالقرص المحصل من البلدية هو قرض اجباري يساعدها على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد الديون.

---

1 المادة 146 من قانون البلدية رقم 08-90، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتمم، الجريدة الرسمية رقم 15.

### ✓ الاعانات الحكومية:

ان الميزانية العامة للدولة ونفقات المجالس المحلية تساهم المبالغ المالية في تقديم المساعدة من اجل مراجعة اختصاصاتها القانونية، وتهدف هذه الاعانات الى تكملة الموارد المالية للهيئة الحلية، وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملائمة بين حاجات المجتمع المحلي، ومستوى السلع والخدمات المقدمة. 1

### ✓ برامج التنمية الخاصة

لقد تم إعداد البرامج الخاصة ابتداء من سنة 1966 من خلال اعتماد و تنفيذ ما يسمى ببرامج التنمية الريفية و الاقتصادية ، و قد تم تدعيم هذه البرامج سنة 1970 ببرامج التجهيز المحلي للبلديات، و بالرغم من أن هذه البرامج كانت تعبي ار عن جهود كبيرة لرد الاعتبار للريف الجزائري إلى أن طرق تمويلها اتسمت بمركزية مفرطة. 2.

---

1 بسمه عولمي، نفس المرجع السابق ذكره، ص301

2لمير عبد القادر، الضرائب المحمية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحمية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، المدرس الدكتور لية اقتصاد و إدارة الاعمال ، كمية العموم الاقتصادية ، عموم التسيير و العموم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2014.

في هذا الفصل توصلنا الى ان المحاسبة العمومية هي الاحكام التنفيذية التي تطبق على الميزانيات والعمليات التي تشمل عمليات تنفيذ النفقات والايرادات وعمليات الخزينة وهي المختصة بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير المحاسبي عن الانشطة التي تقوم بها الحكومة ، مع الاخذ بعين الاعتبار بعد خصائص من حيث أنها ال تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تأدية مجموعة من الخدمات العامة وتحقيق الرقابة على صرف املال العام, كما ان الذي يضبط مسؤولية كل فرد عامل في مؤسسات العمومية كل من الامرون بالصرف والمحاسبون العموميون وحتى يتمكن النظام المحاسبي من تلبية مختلف الحاجات المالية يجب تطبيق نظم المعايير المحاسبية. و الجماعات المحلية هي جزء من الدولة تتمثل في البلدية و الولاية ظهرت نتيجة لعدة أسباب من بينها توسع مهام الدولة و تمتاز بالاستقلالية الإدارية و المالية في تسيير شؤونها وهذا ما تجسد من خلاله اللامركزية الإدارية و منه المحاسبة العمومية لها علاقة بالجماعات المحلية و تظهر في ميزانية الجماعات المحلية تعد أداة فعالة لتسيير مصالح هذه الخيرة، و عملية تحضيرها وتنفيذها تتم طبقا للإطار الذي حدده القانون، فهذه ميزانية تقدر لها الإيرادات والنفقات السنوية النهائية، وتتكون ميزانية الجماعات المحلية من مجموعة من الوثائق تتمثل في الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية والحساب الإداري كوثائق أساسية، بالإضافة الى انه هناك مجموعة من المصادر التي تقوم بتمويلها.

ولتوضيح اكثر علاقة المحاسبة العمومية بالجماعات المحلية و كيف تقوم المحاسبة بدعمها سوف نقوم بإجراء دراسة حالة (دراسة مدنية) لبلدية حاسي الغلة ولاية عين تموشنت في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

دراسة تطبيقية للمحاسبة العمومية ومدى

دعمها

لتفعيل حوكمة الجماعات المحلية لبلدية حاسي

الغلة

## الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمحاسبة العمومية ومدى دعمها لتفعيل

### حوكمة الجماعات المحلية لبلدية حاسي الغلة

#### تمهيد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق الإجابة عن الإشكالية الأساسية، نتناول من خلال هذا الفصل إعداد دراسة ميدانية.

من اجل فهم دور الذي تلعبه المحاسبة العمومية في دعم الجماعات المحلية لتفعيل حوكمتها على

ارض الواقع وجهنا بحوثنا الى معرفة المحاسبة العمومية و كيف تقوم بتطبيقها من خلال ميزانيتها

الأساسية التي تقوم عليها و التي تشرح فيها كل ما يخص الجماعات المحلية من نفقات وإيرادات

وهذا كاه سنتعرف عليه بشكل مفسر بشكل افضل من خلال دراستنا في بلدية حاسي الغلة التابعة

لدائرة العامرية ولاية عين تموشنت.

• المبحث الاول: تقديم بلدية حاسي الغلة

• المبحث الثاني: تحليل نفقات وإيرادات بلدية حاسي الغلة 2016 الى

2020

## الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمحاسبة العمومية ومدى دعمها لتفعيل

### حوكمة الجماعات المحلية لبلدية حاسي الغلة

#### المبحث الأول: تقديم بلدية حاسي الغلة

من اجل التطرق الى اساسيات دراستنا لا بد من تقديم لمحة عن البلدية من خلال مفهوم حول معناها والمهام الذي تقوم به و اهم خصائصها و الهيكل التنظيمي الذي تتشكل منه.

حسب القانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بالبلدية " البلدية هي جماعات

الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون".<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية حاسي الغلة

في سنة 1859، كانت تطلق على بلدية حاسي الغلة تسمية ER RAHEL التي كانت عبارة عن قرية صغيرة تقطنها حوالي 20 عائلة، وسنة 1880 تم بنا مقر البلدية الحالي وبعد الاستقلال ونظرا لطبيعة المدينة المتوفرة على ابار كثيرة 155 بئر عائلي +04 ابار جماعية و بئر عمومي تم إطلاق تسمية بلدية حاسي الغلة عليها.

#### - تعريف بلدية حاسي الغلة

تقع بلدية حاسي الغلة شمال ولاية سيدي بلعباس حيث تبعد عليها حوالي 66 كلم وغرب وهران ب50 كلم عين تموشنت ب21 كلم و هي بلدية يغلب عليها الطابع الفلاحي .

مساحتها: تقدر ب 12,59 كلم<sup>2</sup>.

عدد السكان بها: 11,654 نسمة حسب التعداد العام للسكن والسكان.

الكثافة السكانية: 178 نسمة في كلم<sup>2</sup> الواحد.

عدد المراكز و القرى التابعة لها :

و هي 04 قرى تتمثل في :

- القرية الفلاحية عيساوي بوزيان, تبعد عن المقر البلدية ب03 كلم.
- دوار حمادوش يبعد عن المقر البلدية ب 05 كلم.
- دوار القطنة يبعد عن مقر البلدية ب 03 كلم.
- دوار القرايعية يبعد عن مقر البلدية ب 07 كلم .
- تبعد بلدية حاسي الغلة عن العامرية التي هي الدائرة ب08 كلم .

### المطلب الثاني: مهام بلدية حاسي الغلة

تتمثل المهام المخولة للبلدية في النقاط التالية :

- العمل على تطوير المدينة وتحسين إطار الحياة للمواطنين.
- استغلال موارد المتوفرة بصفة عقلانية وتخطيط لمختلف الانجازات قصد رفع مستوى رقي اجتماعي.
- التقدم في جميع المجالات بهدف جعل المدينة من أهم المدن العصرية السياحية .
- توفير بعض المرافق العمومية لضمان خدمة المواطن.

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي الغلة

يعتبر الهيكل التنظيمي بمثابة خريطة تنظيمية تبين مختلف المصالح التي تشمل عليها بلدية، حيث ان التنظيم الإداري الهيكل المطبق على البلديات ذات الأقل من 20 الف نسمة و منها بلدياتنا, يضم مختلف المصالح و المكاتب يشرف على تسييرها السيد الأمين العام:

#### أولا- شرح الهيكل التنظيمي العام لبلدية حاسي الغلة:

##### - الأمانة العامة:

تخضع تحت اشراف السيد الأمين العام للبلدية وتتكلف بتنشيط جميع المصالح البلدية, المحافظة و تسيير الأرشيف البلدي, البريد الصادر والوارد والخطوط الهاتفية, الاعلام الالي تنظيم الالي تنظيم أسلوب العمل. تخطيط الدراسات و التحليل.

#### **1- مصلحة التنظيم العام:**

و تتكون من مكتب التنظيم العام و مكتب السكان و النظافة ويشرف عليها رئيس المصلحة.

## - مكتب التنظيم العام:

يكلف هذا المكتب بالحالة المدنية, الخدمة الوطنية, المنازعات, الجمعيات الرياضية, الثقافية والدينية والمنشأة المصنفة و يشرف عليه رئيس كتب التنظيم العام بالتنسيق مع رئيس المصلحة.

## - مكتب السكن و النظافة:

يكلف هذا المكتب بالحملات الوقائية من الامراض المتنقلة عبر المياه والحيون والقيام بالقضاء على بؤر انتشار فيها عن طريق المبيدات و المطهرات المخصصة لذلك, اعلام و توجيه المواطنين من حيث السلامة الصحية بالإضافة الى قيامه بعمليات إحصاء العام للسكن و السكن عبر تراب البلدية و الإحصائية المتعلقة بالنمو الديموغرافي للبلدية.

## 2- المصلحة التقنية

و تتكون من ثلاثة مكاتب و يشرف عليها رئيس مصلحة بالتنسيق مع رؤساء المكاتب.

### - مكتب التعمير والشبكات المختلفة:

يختص هذا المكتب بشؤون التعمير لا سيما المسلمة للمواطنين, رخصة البناء, رخصة الهدم, رخصة التقسيم , الخرجات الميدانية لمعاينة مواقع الأرضية و نسبة الاشغال , رخص الطرق كما يتكفل بالبناء الريفي و متابعة السكن المختلف صيغه.

### - مكتب التجهيز و الاستثمار:

يكلف هذا المكتب بالشؤون الاقتصادية و الصناعية و لاسيما المنجزة على التراب البلدية و متابعتها غير انه وللغياب الاستثمار بهذه البلدية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي, فان يبقى المكتب غير فعال.

### - مكتب الحظيرة و الوسائل العامة:

يشرف على سير الحظيرة البلدية و التي يتواجد بها العتاد المتحرك من السيارات و الشاحنات و حافلات النقل المدرسي و صيانتته بالإضافة الى المخزن البلدي و يشرف عليه رئيس المكتب.

## 3- مصلحة الشؤون اجتماعية ثقافية و رياضية:

### - مكتب الشؤون الاجتماعية:

يتولى هذا المكتب بتقديم الخدمات الجامعية للمواطن لا سيما الفئات المحرومة و الفئات المحرومة وفئات المعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة, توزيع الإعانات المالية و لعينية لفائدة العائلات المعوزة

لاسيما في شهر رمضان , الاهتمام بشريحة المسنين بدون دخل وكذا ملفات طالبي الشغل و تشغيلهم.

#### - مكتب الشؤون الثقافية و الرياضية:

يتكفل هذا المكتب برامج ثقافية و دينية لاسيما في الأعياد الوطنية و الدينية, حيث يقوم هذا المكتب بأعداد كافة الترتيبات لإنجاح التظاهرات و المسابقات مع اشراك الجمعيات و المجتمع المدني لإنجاح هذه التظاهرة.

#### 4- مصلحة المالية و الأملاك و المستخدمين:

و تنقسم الى ثلاثة مكاتب يشرف عليها رؤساء المكاتب

#### - مكتب الميزانية و المحاسبة و الاملاك:

يتكفل هذا المكتب باعداد الميزانية الأولية و الميزانية الإضافية و الحساب الإداري, كما يتكفل باعداد أجور مستخدمي البلدية بالإضافة الى تسديد فولتير المؤسسات و الممولين للبلدية و كذا احصاء أملاك البلدية و المحلات التجارية و السكنية و تحصيل المداخل.

#### - مكتب المستخدمين:

يتولى هذا المكتب بتسيير الحياة المهنية لموظفي البلدية لاسيما التوظيف, الترقية في الرتب, الترقية في الدرجات و حركات التنقل و كل ما يتعلق بسيرة الموظف الى نهاية علاقته بالبلدية سواء في حالات التالية:

✓ الإحالة الى التقاعد.

✓ الوفاة.

✓ العزل و الاستقالة.

#### - مكتب الصفقات العمومية:

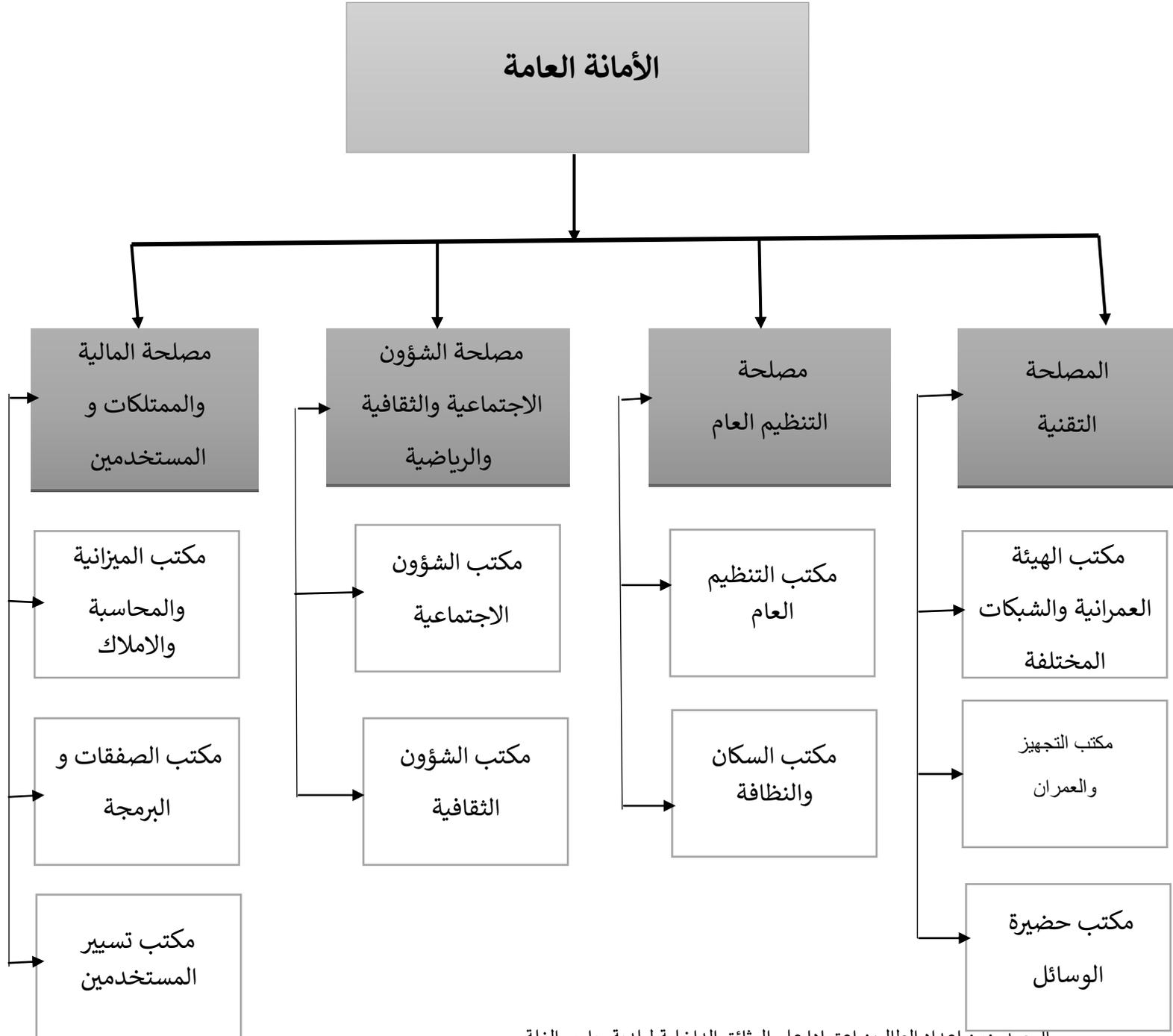
يتكفل هذا المكتب بتسيير الصفقات العمومية من حيث المشاريع التي تستفيد منها البلدية اطار المخطط البلدي للتنمية او اطار صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية, حيث يباشر المكتب كافة الإجراءات الإدارية و القانونية من اجل تجسيد المشاريع لفائدة المؤسسات و المقاولات الفائزة بالصفقة او المناقصة.

## ثانيا-شكل الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي الغلة

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى إعطاء شكل مبسط أكثر للهيكل التنظيمي لبلدية حاسي الغلة اقل من

20.000 نسمة والمبين في الشكل التالي:

### الشكل (02) الهيكل التنظيمي لبلدية اقل من 20.000 نسمة



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق الداخلية لبلدية حاسي الغلة

## الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمحاسبة العمومية ومدى دعمها لتفعيل

### حوكمة الجماعات المحلية لبلدية حاسي الغلة

#### المبحث الثاني: تحليل نفقات وإيرادات بلدية حاسي الغلة 2016 إلى 2020

سنقوم بدراسة تطور النفقات والإيرادات في ميزانية البلدية من خلال البيانات التي سنقوم بتحليلها والتي تحصلنا عليها من الحساب الإداري للمصلحة المالية لبلدية حاسي الغلة.

#### المطلب الأول ماهية النفقات والإيرادات عامة

##### - تعريف النفقات

تعرف النفقات العامة على أنها: «مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة . وهي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال 3 فترة زمنية معينة دف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه.1

##### - تعريف الإيرادات

تعد الإيرادات العامة أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المختلفة وقد تعددت أنواع الإيرادات العامة وازدادت أهميتها لإشباع الحاجات العامة. كما تعرف على أنها وتعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من 3 أجل تغطية النفقات العامة دف إشباع الحاجات العامة.2

#### المطلب الثاني: دراسة النفقات

سنحاول دراسة كل من نفقات التسيير والتجهيز لبلدية حاسي الغلة، حيث ان نفقات التسيير تستعملها المؤسسة من اجل السير الحسن لمصالحها التي تقدم خدمات للمجتمع.

---

1 طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، 2012، ص 122.

2 سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 87.

جدول رقم(02): تطور نفقات التسيير من 2016 الى 2020

<u>2020</u>	<u>2019</u>	<u>2018</u>	<u>2017</u>	<u>2016</u>	
10374044.52	18435401.76	16580987.70	17350336.22	11113664.34	سلع و اللوازم
46554040.01	48907502.32	45746328.72	46376128.58	48526768.29	مصاريف المستخدمين
98232.00	80800.00	73500.00	83500.00	88500.00	ضرائب و الرسوم
400933.06	239165.16	363875.13	299728.78	384160.20	مساهمات و الحصص
6640000.00	1560000.00	00.00	428546.57	677470.15	اعانات والمنح
12332119.33	12172166.08	12209966.85	10990980.77	1116776.44	مصاريف التسيير العام
00	00	00	00	00	مصاريف مالية
948100.00	298400.00	1244206.95	1277706.95	120000.00	أعباء استثنائية
742208.65	752206.95	00	30000.00	69118.04	أعباء السنوات السابقة
5407001.95	4743738.69	4321329.34	399804.90	3477533.41	اقتطاع نفقات التجهيز واستثمار
83506679.82	87189380.96	80540194.69	77236732.75	65573970.87	المجموع

المصدر: من أعداد الطالبين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية حاسي الغلة: 2020-2019-2018-2017-2016

**جدول رقم (03): يمثل نسب نفقات قسم التسيير نفقات المستخدمين واقتطاع نفقات التجهيز**

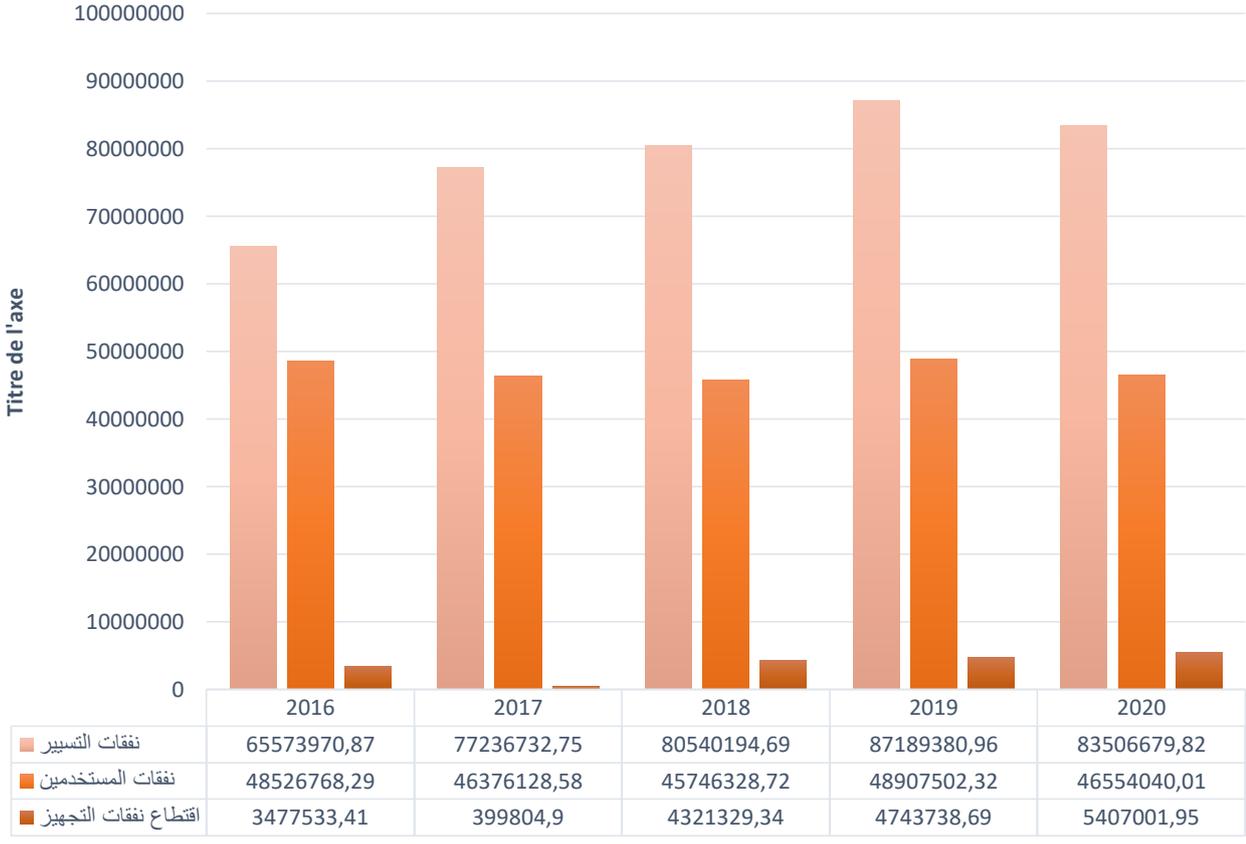
<u>النسبة</u> <u>%</u>	<u>اقتطاع لنفقات تجهيز</u>	<u>النسبة</u> <u>%</u>	<u>نفقات المستخدمين</u>	<u>نفقات التسيير</u>	<u>السنوات</u>
5.3%	3477533.41	74%	48526768.29	65573970.87	<b><u>2016</u></b>

%0.6	399804.90	%6	46376128.58	77236732.75	<b><u>2017</u></b>
%5.3	4321329.34	%57	45746328.72	80540194.69	<b><u>2018</u></b>
%5.4	4743738.69	%56	48907502.32	87189380.96	<b><u>2019</u></b>
%5.4	5407001.95	%56	46554040.01	83506679.82	<b><u>2020</u></b>

---

وثائق داخلية متعلقة بالبلدية حاسي الغلة

## Titre du graphique



المصر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (02)

من خلال الجدول (01) و(02) و المنحنى البياني (01) نلاحظ ان نفقات التشغيل في ارتفاع متزايد و بشكل بارز خلال السنوات الخمس و بشكل متتالي ففي 2016 قدرت قيمتها ب 655 مليون دينار و واصلت الارتفاع وصولا لي سنة 2020 حيث قدرت ب 835 مليون دينار.

اما بالنسبة لنفقات المستخدمين اعلى نسبة سجلتها في سنة 2016 قدرت ب 74% و بلغت قيمتها 48526768.29da تم باشرت في الانخفاض مع استمرار السنوات حيث وصلت نسبتها سنة 2020 56% حيث قيمت النفقات انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة و بلغت 46554040.01da.

وهذا يدل على ان البلدية لاتستخدم العديد من العمال بل تقوم باستدعاء عدد معين حسب احتياجاتها و حسب تعدد مصالحها من اجل مساعدتها في السير في كل المجالات و الفروع فالامثلة ذلك عمال النظافة او عمال مهنيين, و بالنسبة للأجور فذلك يعتمد على مدى كفاءة و زيادتها تكون

ونعود لنفقات التجهيز من خلال الجدولين و ذلك من خلال ارتفاعها المستمر في قيم النفقات خلال السنوات الخمس بشكل مستمر يدل و لكن نسبتها من نفقات التسيير كانت جد منخفضة حيث بلغت سنة 2016 ب 5.3% لتعود بارتفاع جد بسيط حيث وصلت نسبتها سنة 2020 الى 5.4% و هذا ما يدل على انها لا تشغل مكان كبير في جدول نفقات التسيير و بالتالي ليست أولى اهتمامات بلدية حاسي الغلة.

و باقي النفقات من مصاريف التسيير العام, الأعباء الاستثنائية, السلع و لوازم, ومساهمات الحصص والاعانات و المنح, أعباء السنوات السابقة فارتفاعها و انخفاض قيمتها يتعلق بحجم النشاطات واعمال البلدية أي هناك علاقة تجمع الطرفين يعني بشكل مبسط كما توسع نشاط البلدية تحتاج الى تمويل و أموال و كلما مان اقل قا احتياجها للاموال.

### **المطلب الثالث: دراسة الإيرادات**

حسب المعلومات و القيم التي تطرقنا اليها و التي تتعلق بنفقات البلدية استخلصنا ان قيم النفقات مع مرور كل سنة في ارتفاع مستمر مع الرغم انها في بعض الأحيان كان هناك ما يسمى بعدم الانتظام لذلك و جب على البلدية توفير إيرادات تمول بها النفقات المتزايدة، لذلك سنقوم بدراسة الإيرادات ومدى تغطيتها للنفقات.

---

وثائق داخلية متعلقة بالبلدية حاسي الغلة

<u>2020</u>	<u>2019</u>	<u>2018</u>	<u>2017</u>	<u>2016</u>	
276500.00	434500.00	327800.00	373600.00	195000.00	منتجات الاستغلال
1801740.74	2091368.17	2729129.13	2719055.42	1976824.17	نتاج الأملاك العمومية
00	00	00	00	00	نتاج المالي
26089635.80	16422782.00	25431877.00	20538344.00	18802500.00	تحصيلات واعانات
70000000.00	85808000.00	58992000.00	51535000.00	4721954.87	ممنوحات الصندوق المشترك
1150012.35	1684243.30	1972014.25	1410445.40	871954.87	ضرائب غير مباشرة
10796059.43	8956387.41	5415115.06	7143791.74	9814665.00	الضرائب المباشرة
375602.77	276588.38	620930.04	362364.74	323660.60	نتاج الاستثنائي
12991707.18	6571930.37	11876029.16	11039318.72	24079256.71	نتاج السنوات السابقة
<b>123481258.27</b>	<b>137403999.63</b>	<b>107364894.64</b>	<b>95121920.02</b>	<b>78565816.22</b>	<b>المجموع</b>

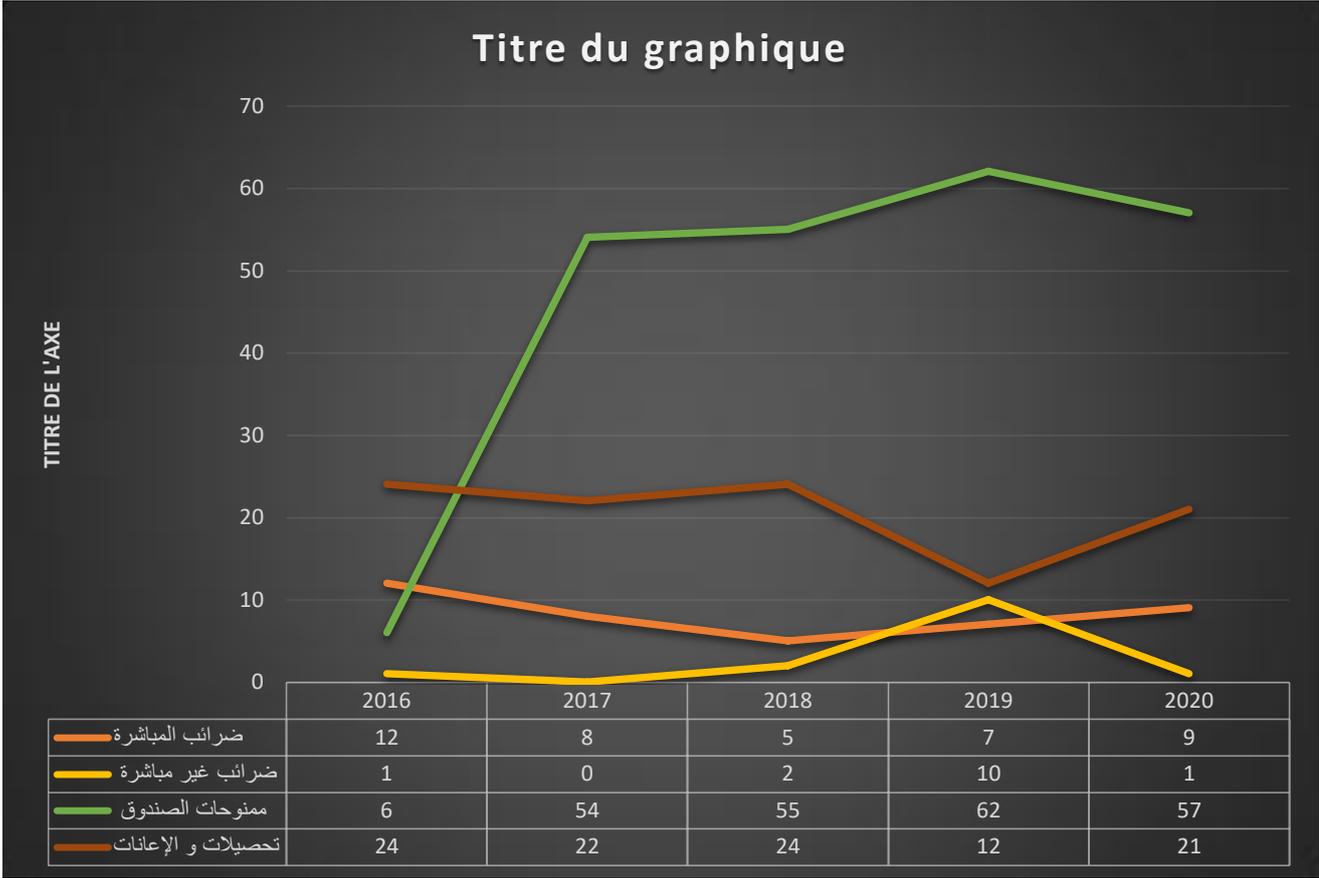
المصدر: من أعداد الطالبين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية حاسي الغلة: 2020-2019-2018-2017-2016

<u>2020</u>	<u>2019</u>	<u>2018</u>	<u>2017</u>	<u>2016</u>	
<b>%9</b>	<b>%7</b>	<b>%5</b>	<b>%8</b>	<b>%12.4</b>	ضرائب المباشرة
<b>%1</b>	<b>%10</b>	<b>%2</b>	<b>%0.14</b>	<b>%1.1</b>	ضرائب الغير مباشرة
<b>%57</b>	<b>%62</b>	<b>%55</b>	<b>%54</b>	<b>%6</b>	ممنوحات الصندوق المشترك
<b>%21</b>	<b>%12</b>	<b>%24</b>	<b>%22</b>	<b>%24</b>	تحصيلات والاعانات

المصدر بالاعتماد على الجدول 03

وثائق داخلية متعلقة بالبلدية خاسي الغلة

## الرسم البياني رقم (03): تطور اهم مكونات ايراد قسم التسيير



المصدر بالاعتماد على الجدول 04

من خلال جدول رقم 03 و الجدول رقم 04 و المنحنى البياني رقم 02 نلاحظ ان الإيرادات التسيير في ارتفاع مستمر بشكل كبير و يظهر ذلك في قيمتها حيث سنة 2016 كانت 78 مليون دينار لتصل سنة 2020 الى ما يقدر ب 1.23 مليار دينار وهذا الارتفاع البارز يدل على ان أنشطة البلدية أصبحت بصورة موسعة في كل مجالات و تعددت تدخلاتها.

اما بالنسبة للضرائب المباشرة و الغير مباشرة فقد تميزت بالانخفاض قيمها و نسبها خلال سنوات الخمس بشكل مستمر رغم انها اهم قسم في الارادات التسيير و هذا الانخفاض يدل على عدم التباث و على انها فب انهيار و يظهر من خلال دراستنا منذ 2016 وصولا الى سنة 2020.

و بالعودة الى ناتج الاستغلال و ناتج الممتلكات نرى انه قيمهم ارتفعت بشكل مستمر خلال اربع سنوات وذلك م كلا الطرفين وصولا الى اخر سنة من الدراسة قد انخفضت القيم حيث ان سنة 2019 قدرت قيمة الممتلكات ب 20913687.17 دينار جزائري لتصل قيمت الناتج الاستغلال الى ما يقدر ب

434500.00 دينار جزائري و هذا يدل على تحقيق المنفعة الموجودة من هذا المورد المهم أي ان هناك حسن و انتظام في استغلال الأملاك و الممتلكات.

بالنسبة للممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية او البلدية هناك ارتفاع في قيمتها الى غاية اخر سنة 2020 قد نخفضت قبلها مقارنة بنسبها التي تميزت بين الارتفاع و الانخفاض بشكل دقيق اما العبء السنوات السابقة ففي انخفاض مستمر كذلك هذا ما يدل على ان المداخل قدمت ايداعها في وقتها المستحق و ان البلدية قامت بتحصيلاتها.

## خلاصة الفصل الثاني:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على بلدية حاسي الغلة، وكذا تحليل الهيكلة الادارية التي تدير وفقها، كما تطرقنا إلى أنواع وإجراءات إعداد و تنفيذ ميزانية بلدية حاسي الغلة ، و مما سبق استنتجنا مايلي:

تحتوي ميزانية بلدية حاسي الغلة على عدة وثائق مالية الزامية و هي الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية

و الحساب الإداري، مقسمة إلى قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، تتكون كل ميزانية عدد صفحات كل صفحة تحتوي باب يندرج تحته المواد الخاصة به مصنفة إلى إيرادات ونفقات.

ميزانية الجماعات المحلية هي عبارة عن إيرادات و نفقات التي تنتج عن مختلف أنشطة التي تقوم بها البلدية .

# الخاتمة

## الخاتمة العامة

الموضوع او الدراسة التي قمنا بطرحها لها اهمية بالنسبة للمؤسسات العمومية بالأخص الجماعات المحلية لأنه يعبر عن صورة أرقام عن نشاط اقتصادي وإداري واجتماعي، فالميزانية تحدد المعايير و

النتائج المطلوب الوصول إليها وتوضح الاختلاف ف بين النتائج الفعلية والمعيارية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في حالة الوقوع في الأخطاء.

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا: ("كيف تدعم المحاسبة العمومية الجماعات المحلية من أجل تفعيل حكومتها?")

ومن خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها حول مدعم المحاسبة العمومية للجماعات المحلية التطرق إلى جميع جوانب الموضوع سواء من ناحية المكتسبات النظرية أو من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بلدية حاسي الغلة.

### نتائج الدراسة:

**الفرضية الأولى:** المحاسبة العمومية هي " فرع من فروع المحاسبة يشمل المبادئ و القواعد التي تبث في مجال تحليل و تسجيل و تبويب عمليات تحصيل الموارد الحكومية و صرفها و عداد التقارير او القوائم المالية التي تمثل هذه الأنشطة و تظهر نتائجها . "

**الفرضية الثانية:** أعوان المحاسبين هم " كل من الامر بالصرف و المحاسب العمومي و قد تطرقت العديد من النصوص القانونية موضحة مختلف اصنافهم و اليات عملهم "

**الفرضية الثالثة:** الجماعات المحلية هي " وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولاية والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي "

**الفرضية الرابعة:** ميزانية الجماعات المحلية هي " ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقدر الإيرادات والنفقات النهائية للجماعات المحلية وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة تكون السنة، وهي جدول تقدير الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالجماعات الحلية، كما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بتسيير مصالحها وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار.

**الفرضية الخامسة:** تتم الميزانية الجماعات المحلية " يجب على الميزانية المحلية ان تكون متوازنة من حيث تقديرات النفقات والإيرادات او ال يمكن للمجلس المحلي الشعبي المصادقة عليها."

### I

**الفرضية السادسة:** نعم يوجد علاقة بين المحاسبة العمومية و الجماعات المحلية و تظهر العلاقة من خلال ميزانية الجماعات المحلية التي يقوم بها المحاسب العمومي و الامر بالصرف و ذلك وفق للقواعد المحاسبة و تظهر دعم و علاقتها أيضا من خلال تسيير نفقاتها و إيراداتها بشكل متوازن منتظم و ذلك

من اجل ضمان التسيير الأمثل للأموال العامة للجماعات المحلية.

### توصيات الدراسة:

- ✓ الزيادة من نسب حواصل الجبائية المخصصة للبلدية لزيادة مدا خيلها.
- ✓ العمل وفق نظم المحاسبة الصحيحة لضمانة عدم الوقوع في أخطاء.
- ✓ ضرورة التنسيق بين الجوانب الإدارية للبلدية خاصة الاجهزة الرقابية المتمثلة في المرقب

المحاسبي و لمراقب المالي و ذلك من اجل ضمان السير الأمثل العمليات المالية للبلدية.

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المبرمج وفق قواعد و ركائز المعايير المحاسبية من اجل اعداد ميزاني موثوقة دون أي نقائص.

- ✓ تطوير من الجانب البشري للجماعات المحلية من اجل الرفع من مستواه و كفاءته.

### آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث بداية لدراسات و بحوث أخرى، لذا نقترح المواضيع التالية:

- ✓ فاعلية النظام المحاسبي في البلدية .
- ✓ ركائز ميزانية الجماعات المحلية.
- ✓ الرقابة المالية على أجهزة الجماعات المحلية.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الكتب باللغة العربية:

❖ إسماعيل حسين أحمره، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان،

.2003

- ❖ صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندري ، 2008.
- ❖ حسام أبو علي الحجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، دار الحامد، عمان، 2004.
- ❖ ليلى فتح الاله إبراهيم و براهيم حماد محمد، الموازنات والمحاسبة الحكومية، مطابع الدار الهندسية ، مصر، 1999.
- ❖ محمد العزيز أبو رمان، نظرية المحاسبة الحكومية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.
- ❖ محمد عادل إلهامي و السيد أحمد السقا، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر ، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، 2005-2006.
- ❖ رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
- ❖ سعد بن محمد الهويد و عبد الله بن علي الحسين، المحاسبية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2006.
- ❖ محمد عباس بدوي والأميرة إبراهيم عثمان، النظم المحاسبية الخاصة ، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- ❖ عبد الحي مرعي و محمد الفيومي، المحاسبة العمومية والقومية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- ❖ خلف عبد الله الواردات، المحاسبة الحكومية و أعداد موازنة البرنامج و الأداء ، دار الوراق للنشر و التوزيع الأردن ، 2009.
- ❖ حسين مصطفى حسين ، الإدارة المحلية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1982.
- ❖ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، لدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- ❖ عبد الرزاق الابراهيم الشخلى، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار مسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2001.
- ❖ عبد الرزاق الشخلى ، الإدارة المحلية -دراسة مقارنة- الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان، 2001.

- ❖ عمار عوابدي، القانون الاداري، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- ❖ بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية (مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة)
- ❖ أحمرؤ (إسماعيل حسين)، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة ، دار المسيرة، عمان، 2003.
- ❖ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، 2012 ، ص 122.
- ❖ سوزي عدلي ناشد، أساسات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 87.

### - القوانين والتشريعات:

- ❖ المادة 23 في القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- ❖ المادة 8 من المرسوم التنفيذي، رقم 313/91، المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف و المحاسبون.
- ❖ المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في /09/07 1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون.
- ❖ لمادة 38 بموجب القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- ❖ لمادة الأولى من القانون 90/08 الصادر في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية.
- ❖ المادة الاولى من القانون 90/08 المتعلق بقانون البلدية.
- ❖ لقانون 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جويمة 2011، المتعلق بالبلدية، القانون 12-07 المتعلق بالولاية.
- ❖ المادة 55 من القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- ❖ المادة 33، من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1999، ص 1134.
- ❖ المادة 88 من القانون 90/09 المتعلق بالولاية.
- ❖ المواد 107، 121، 122، 126، 166، من قانون الولاية 12-07، المتعلق بها .
- ❖ المواد 81، 82، 87، 188، من قانون البلدية لسنة 1990، المتعلق بقانون الولاية.

❖ لقانون 21-90 المتعمق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية،

العدد 35، الجزائر، ص11133.

❖ المادة 146 من قانون البلدية رقم 08-90، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتمم، الجريدة الرسمية

رقم 15.

### - المجالات العلمية:

❖ مسعود شيهوب، مدى تكيف الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة، مجلة

الامة، الجزائر، العدد 03, 2002.

❖ عيسى حجاب وآخرون ، الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها، مجلة

الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8 ، العدد 1 ، جامعة البلدية 2 الجزائر، 2019.

### - المذكرات:

❖ الصادق الأسود، مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، الجزائر (03) 2011/2010.

❖ نادية مدني، دراسة و تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبة

الدولية في القطاع العام (IPSAS), أطروحة نيل دكتوراه في علوم التسيير, تخصص إدارة أعمال ، جامعة

الجزائر (3) 2017/2016.

❖ بوشنطر سليمة المحاسبة العمومية و دورها في حماية أملاك الدولة، مذكرة ماجستير في العلوم

التجارية، فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

❖ وسف السعدي أحمد، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في

علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس ،المدينة، 2010/2009 .

❖ ادية مغني ، تخصص إدارة أعمال، في علوم التسيير، دراسة و تقييم نظام المحاسبة العمومية،

في

الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في علوم

التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، 2017/2016 .

❖ امير عبد القادر الضرائب المحمية في تمويل ميزانية الجماعات المحمية ، مذكرة ماجستير غير

منشورة ، المدرس الدكتوراه للاقتصاد وإدارة الأعمال ، كمية العموم الاقتصادية عموم التسيير و

العموم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر، 2014.

❖ نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العموم السياسية و العالقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

❖ حمد بالجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2010.

❖ عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013.

❖ باس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحمية، مذكرة ماجستير، تسيير المالية العامة، كمية العموم الاقتصادية التجارية وعموم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

### - المراجع باللغة الأجنبية

- J .Martinet et P. Dimalta, Droit budgétaire, LITC, Paris.1999
- National Council on Governmental Accounting, Governmental accounting and Financial Reportions, Municipal Finance Officers Association of United States and Canada, Chicago, 1980.
- United Nations, Gouvernement Accounting and Budget Exécution, Département of Economico Affaires, New York, 1952.
- Manuel de procédures d'exécution des dépenses et recettes publiques, Direction Générale de la Comptabilité Publique, Algérie, décembre 2007.
- Ali Bissaad, manuel de la comptabilité publique, école nationale des impôts, kolea, Algérie,2001.
- Manuel de procédures d'exécution des dépenses et recettes publiques, Op.cit, 2007.
- B.A amujiri ,course team ,department of public administration ,locale gouvernement ,unn Nsukka, national.open university of Nigeria.

## - قائمة المراجع الالكترونية

❖ وحنية قوي، دور الادارة المحمية في تقديم الخدمات العامة(تجربة البلديات الجزائري)، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع الالكتروني ، [www.politic-dz.com](http://www.politic-dz.com) نشر بتاريخ 2018/03/17, اطلع عليه بتاريخ 2020/12/23.

## - الملتقيات

محمد محمود الطعمانة، نظم الادارة المحمية (المفهوم الفلسفة و الأهداف)، الملتقى العربي الاول حول نظم الادارة المحمية في الوطن العربي، صلالة سلطنة عمان ، 18، 20 أوت 2003.

# الملخص

## الملخص:

ان الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة و اختيارنا لهذا الموضوع هو ابراز مدى أهمية المحاسبة بشكل عام و بالأخص المحاسبة العمومية و فاعليتها في دعم حوكمة الجماعات المحلية التي اصبح من

ضروري الان فهم الأساس الذي تقوم عليه هذه الأخيرة وكذا من هذه الدراسة تطرقنا الى ميزانيات الجماعات المحلية التي تقوم وفق نظم المحاسبة العمومية, و لتحقيق هذا الهدف تم إلقاء الضوء على الإطار مفاهيمي للمحاسبة العمومية و المفهوم العام للجماعات المحلية كما وجهنا معرفتنا و دراستنا نحو ابراز علاقة الجماعات المحلية بالمحاسبة العمومية و العكس صحيح فتعرفنا على ميزانياتها بأنواعها الثلاثة و كيفية اعدادها و عمليات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وفق قواعد المحاسبة العمومية وصولا بالمصادر التي تقوم بتمويلها .

و من اهم ما توصلنا اليه من خلال هذه الدراسة هي ان النظام المحاسبي هو الركيزة لأي نظام مالي والمحاسبة العمومية هي جزء منه و لا يمكن للجماعات المحلية تسيير نفقاتها و إيراداتها و اعداد ميزانياتها دون الرجوع الي أسس و قواعد المحاسبة العمومية .

### الكلمات المفتاحية

- ✓ المحاسبة العمومية.
- ✓ الجماعات المحلية.
- ✓ الاعوان المحاسبين.
- ✓ ميزانية الجماعات المحلية.
- ✓ النفقات العامة .
- ✓ الإيرادات.
- ✓ المحاسب العمومي .
- ✓ الامر بالصرف.

### Résumé

Le but de cette étude et notre choix de ce sujet est de souligner l'importance de la comptabilité En général, en particulier la comptabilité publique et son efficacité à soutenir la gouvernance des communautés locales qui sont

devenues Il est maintenant nécessaire de comprendre la base de ce dernier et donc à partir de cette étude, nous avons abordé les budgets les groupes locaux qui sont basés sur des systèmes de comptabilité publique, et pour atteindre cet objectif, les projecteurs ont été mis en évidence Cadre conceptuel de la comptabilité Et le concept général des communautés locales lorsque nous avons dirigé nos connaissances et nos études Pour mettre en évidence la relation des communautés locales avec la comptabilité publique et vice versa, nous avons appris à connaître leur budget.

Les trois types et comment les préparer et les processus qui profitent au budget des communautés locales conformément aux règles comptables Accès public aux sources que vous financez.

L'une des choses les plus importantes que nous avons trouvées dans le cadre de cette étude est que le système comptable est le pilier de tout système financier.

La comptabilité publique en fait partie et les communautés locales ne peuvent pas gérer leurs dépenses et leurs revenus et se préparer Son budget sans référence aux fondements et aux règles de la comptabilité publique.

### **Mots-clés**

- Comptabilité publique.
- Communautés locales.
- Aides comptables.
- Budget communautaire.
- Dépenses publiques.
- Recettes.
- Expert-comptable.
- Ordonner le décaissement.

### **Summary:**

The purpose of this study and our choice of this topic is to highlight the importance of accounting In general, particularly public accounting and its effectiveness in supporting the governance of local communities that have become It is now necessary to understand the basis of the latter and so from this study we touched on the budgets local groups that are based on public accounting systems, and to achieve this goal the spotlight has been highlighted Conceptual framework for public accounting And the general concept of local communities as we directed our knowledge and study To highlight the relationship of local communities to public accounting and vice versa, we got to know their budget.

All three types and how to prepare them and processes that benefit the budget of local communities in accordance with accounting rules Public access to the sources you finance.

One of the most important things we have come up with through this study is that the accounting system is the pillar of any financial system Public accounting is part of it and local communities cannot manage their expenses and revenues and prepare Its budget without reference to the foundations and rules of public accounting.

### **Keywords**

- Public accounting.
- Local communities.
- Accounting aides.
- Community budget.
- Public expenditures.
- Revenue.
- Public accountant.
- Order the disbursement.

# قائمة الملاحق

# الحساب الإداري

## السنة المالية 2011 م

حاصي الغلس ولاية : عين تموشنت  
 لمحافظة بلدية : العامرية  
 عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي : 09  
 السيد : فارس مصطفى : رئيسا

معلومات إحصائية	استعملت كإسم بين المصروفات	المصروفات	التعيينات
المكان : العدد : 2008 سنة التأسيس : 1973 البلد : الجزائر الولاية : عين تموشنت عدد السكان : 1141	القانون الذي يوزع أرباح الشركات والى مشاريع استثمارية ورسوم الرجوع خاص أن يعرض 70% لها من ميزان الأرباح القربى الخاصة 1 - كل فرق القيمة بالبريد الخاصة 2 - كل فرق القيمة القربى للشخص المعزول والإشغال الإحصائية 3 - فرق قيم القيمة المعزولة		

### الموازنة العامة

التفصيلات	تعديلات التفصيلات	الإجماليات	المالي للإجمالي	الإجماليات	تعديلات الإجماليات	المالي للإجمالي
المجموع الإجمالي للمصروفات		مجموع الإجماليات				
798 - تكاليف التشغيل العادية		798 - تكاليف التشغيل العادية				
81 - الإلتزامات لتكاليف التشغيل و الإلتزامات		الإلتزامات العادية				
تكاليف التشغيل للمصروفات		مجموع الإجماليات				
المجموع الإجمالي للمصروفات		700 - الإلتزامات من إيرادات التشغيل				
تكاليف التشغيل		81 - كل من القسم القربى الإحصائية الإحصائية				
الإيرادات العادية		الإيرادات العادية				
الإيرادات العادية		مجموع الإيرادات الإحصائية				
الإيرادات العادية		180 - الإلتزامات من إيرادات التشغيل				
الإيرادات العادية		الإيرادات العادية				
المجموع الإجمالي للمصروفات		المجموع الإجماليات				
تكاليف التشغيل		الإيرادات العادية				
الإيرادات العادية		مجموع الإيرادات الإحصائية				
الإيرادات العادية		الإيرادات العادية و التكاليف				

إستتمتع المجلس الشعبي البلدي تمت رئاسته  
 برئاسة : ..... : نائب الأول  
 بلرز (1) : ..... : رئيس المجلس الشعبي البلدي  
 المقدم من طرف السيد : ..... : رئيس المجلس الشعبي البلدي

(1) الموافقة - عدم الموافقة





الميزانية التقديرية

مصلحة زمام العامة  
مصلحة بلدية الخليل  
مصلحة بلدية الخليل  
مصلحة بلدية الخليل

الميزانية التقديرية

الميزانية التقديرية	البيانات	التاريخ	الملاحظات
..... 2004	..... 2004	..... 2004	..... 2004

الميزانية التقديرية

الميزانية التقديرية	البيانات	التاريخ	الملاحظات
..... 2004	..... 2004	..... 2004	..... 2004

مصلحة بلدية الخليل



3  
قائمة الترميز

الرمز	الوصف	الرمز	التصنيفات		الرمز	الوصف
			الرمز	الوصف		
70	مخططات الاستكمال					
700	بيع المخططات والمقاسات					
701	رسوم خنق الخيوط					
702	رسوم الخيوط					
703	رسوم الخيوط					
704	رسوم الخيوط					
705	رسوم الخيوط					
706	رسوم الخيوط					
71	تصميمات الأثاث المعمورة					
710	بيع المخططات					
711	تصميمات الأثاث المعمورة					
712	رسوم الخيوط					
713	رسوم الخيوط					
714	رسوم الخيوط					
715	رسوم الخيوط					
716	رسوم الخيوط					
717	رسوم الخيوط					
72	تصميمات الخشب					
720	تصميمات الخشب					
721	تصميمات الخشب					
722	تصميمات الخشب					
723	تصميمات الخشب					
73	تصميمات الخشب					
730	تصميمات الخشب					
731	تصميمات الخشب					
732	تصميمات الخشب					
733	تصميمات الخشب					
734	تصميمات الخشب					
735	تصميمات الخشب					
74	مخططات صناديق الخشب					
740	مخططات صناديق الخشب					
741	مخططات صناديق الخشب					
75	تصميمات الخشب					
750	تصميمات الخشب					
751	تصميمات الخشب					
752	تصميمات الخشب					
753	تصميمات الخشب					
754	تصميمات الخشب					
755/1	تصميمات الخشب					
755/2	تصميمات الخشب					
76	تصميمات الخشب					
760	تصميمات الخشب					
761	تصميمات الخشب					
762	تصميمات الخشب					
763	تصميمات الخشب					
764	تصميمات الخشب					
765	تصميمات الخشب					
766	تصميمات الخشب					
767	تصميمات الخشب					
768	تصميمات الخشب					
769	تصميمات الخشب					
77	تصميمات الخشب					
770	تصميمات الخشب					
771	تصميمات الخشب					
772	تصميمات الخشب					
773	تصميمات الخشب					
774	تصميمات الخشب					
775	تصميمات الخشب					
776	تصميمات الخشب					
777	تصميمات الخشب					
778	تصميمات الخشب					
779	تصميمات الخشب					
78	تصميمات الخشب					
780	تصميمات الخشب					
781	تصميمات الخشب					
782	تصميمات الخشب					
783	تصميمات الخشب					
784	تصميمات الخشب					
785	تصميمات الخشب					
786	تصميمات الخشب					
787	تصميمات الخشب					
788	تصميمات الخشب					
789	تصميمات الخشب					
79	تصميمات الخشب					
790	تصميمات الخشب					
791	تصميمات الخشب					
792	تصميمات الخشب					
793	تصميمات الخشب					
794	تصميمات الخشب					
795	تصميمات الخشب					
796	تصميمات الخشب					
797	تصميمات الخشب					
798	تصميمات الخشب					
799	تصميمات الخشب					
80	تصميمات الخشب					
800	تصميمات الخشب					
801	تصميمات الخشب					
802	تصميمات الخشب					
803	تصميمات الخشب					
804	تصميمات الخشب					
805	تصميمات الخشب					
806	تصميمات الخشب					
807	تصميمات الخشب					
808	تصميمات الخشب					
809	تصميمات الخشب					
810	تصميمات الخشب					
811	تصميمات الخشب					
812	تصميمات الخشب					
813	تصميمات الخشب					
814	تصميمات الخشب					
815	تصميمات الخشب					
816	تصميمات الخشب					
817	تصميمات الخشب					
818	تصميمات الخشب					
819	تصميمات الخشب					
820	تصميمات الخشب					
821	تصميمات الخشب					
822	تصميمات الخشب					
823	تصميمات الخشب					
824	تصميمات الخشب					
825	تصميمات الخشب					
826	تصميمات الخشب					
827	تصميمات الخشب					
828	تصميمات الخشب					
829	تصميمات الخشب					
830	تصميمات الخشب					
831	تصميمات الخشب					
832	تصميمات الخشب					
833	تصميمات الخشب					
834	تصميمات الخشب					
835	تصميمات الخشب					
836	تصميمات الخشب					
837	تصميمات الخشب					
838	تصميمات الخشب					
839	تصميمات الخشب					
840	تصميمات الخشب					



سجل عين تموشنت  
في 2020  
تفوق عدد الفاعلين 3622  
إضافة رئيس المقشبة  
تجديد عقد إيجار عقار 00  
قاعدة الاتصالات الأملية



ولاية: عين تموشنت

دائرة: العامرية

بلدية: حاسي الغلة

1 / الطرف المودع

بلدية حاسي الغلة ولاية عين تموشنت، المتصلة من طرف السيدة ميثاق كريمة رئيس المجلس الشعبي البلدي المحولة له كافة الصلاحيات لإمضاء هذا العقد بموجب محضر التصيب المؤرخ في 2019/01/23 بحسب

والمصادق والموافق والموافق  
السيدة زينات العيايط

من جهة أولى

1 / الطرف المتعاقد

شركة المساهمة المسماة " الوطنية للإتصالات الجزائر"، المنشأة بموجب عقد تأسيسي حرره الأستاذة بوشالي لوزية المولقة بالجزائر الوسطى بتاريخ 2003/11/11، رأس مالها المعدل 43067455185,00 دج رمزها الحياتي 000416096327380، الكائن مقرها 66 طريق أولاد ثابت - الشراقة - ولاية الجزائر منذها 99 سنة، موجهها إستغلال الرخص الثالث لشبكة إتصالات متقلة في الجزائر، المشتملة و متعلقة بوضع وإستغلال شبكة الإتصالات المتقلة، شراء وإستيراد وتركيب و تسيير وصيانة تجهيزات و عتاد الإتصالات المتقلة والخدمات إستغلال الإتصالات المتقلة، المفيد بالسجل التجاري لولاية الجزائر المعدل بتاريخ 2018/02/26 تحت رقم 04 ب 0963273-16/00 المتصلة من طرف السيدة لوسيف ياسين المولود بتاريخ 1998/01/08 بولاية تيارت، الساكن بشارع زهدور محمد، رقم 12 ولاية وهران - من حسيه جزائرية الذي له كافة الصلاحيات لإمضاء العقد بموجب عقد وكالة خاصة مؤرخة في 2019/09/17 تحت رقم 19 محرز من طرف الأستاذة بلقاسم رضوان مولق بدائرة الاختصاص محكمة الدار البيضاء، الكائن مكتبه بحي بوسحالي E رقم 11 باب الزواور ولاية الجزائر بصفته وكيل عن رئيس التنفيذي للشركة (المدير العام) السيد نيكولا بيكرز، المولود في 1964/05/05 + KOLN-LINDENTHAL، الألماني الجنسية والذي اختار مقر الشركة موطا له، الحامل لحوال السفر رقم C4W32GRF2 المؤرخ في 2015/04/07، المعين بموجب عقد إيداع قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 02 جويلية 2019 + مستخرج قرار اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة المؤرخ في 2019/07/10

من جهة ثانية

تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:

- **المادة الأولى، " موضوع العقد "**  
يقوم المودع بتأجير العقار المعين في المادة الثانية للمستأجر لهدف تحليق محطة قاعدة لاسلكية للإتصالات المتقلة أو الإرتباطات التابعة للهاتفية و القيام بتركيب تجهيزات مختصة لوضع أجهزة راديو وهوائيات راديو و جميع الأجهزة المثبتة، تكون متصلة بشبكات اللاسلكية
- **المادة الثانية، " التجهيز "**  
الأماكن المؤجرة للمنطقة في قطعة أرض كتانة بدوار حمادوش بلدية حاسي الغلة ولاية عين تموشنت مساحتها: 300 م<sup>2</sup>
- **المادة الثالثة، " أصل المنطقة "**  
تعتبر الأماكن المؤجرة ملك من أملاك بلدية حاسي الغلة بموجب قرار رقم 951 متضمن المصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لجمع بلدي المالح و حاسي الغلة، المصادق عليه من طرف والي ولاية عين تموشنت بتاريخ 1998/12/06

## المادة الرابعة : " المدة "

- حدد الطرفان بعد الإيجاب و القبول مدة الإيجار بـ 3 سنوات (03) قابلة للتجديد الضمني و هذا ابتداء من تاريخ 2019/07/18 إلى غاية 2022/07/17.

و على الطرف الذي لا يرغب في التجديد، أن يحذر الطرف الثاني بذلك في مدة 03 أشهر قبل نهاية مدة الإيجار الحالي برسالة موصى عليها مع إيجار بالوصول أو عن طريق المحضر القضائي .  
-تبقى مدة الإيجار سارية المفعول إلى غاية انتهائها و لو تم تجديد المحضر الشعبي البلدي

## المادة الخامسة : "مقابل الإيجار"

على المستأجر دفع إلى المؤجر مقابل الإيجار شهري بقدرة خمسون ألف دينار جزائري (50000.00 دج) بداية من تاريخ 2019/07/18 مع احتساب كل الرسوم .

\* إن مستحق الإيجار واجب الأداء في بداية كل 06 أشهر (سداسي)  
\* يتم دفع الكراء بكل الوسائل القانونية للدفع - صك بريدي أو بنكي

- الإيداع بالحساب المصوح للندوة أمين الخزينة ما بين البلديات بالعمومية

- عند

## المادة السادسة : I - الحقوق والإلزامات \*

### 1- التزام المؤجر

- 1- تهيئة الأماكن المؤجرة في أحسن حال و توفير كل الظروف الملائمة لضمان حسن سير المحطبة
- 2- يلتزم المؤجر أن يقدم للمستأجر كل الأوراق الثبوتية باعتباره الموقع على هذا العقد
- 3- أن يضمن للمستأجر و بصفة دائمة الدخول الحر للمحطة القاعدية طيلة 24/24 ساعة و 365 يوم في السنة ما عدا في الهبة الأسبوع أو أيام العطل و هذا حتى يتمكن مستخدمو المستأجر الدخول إلى المحطة بكل العتاد الضروري والأدوات والآلات إنجاز أشغال تركيب و استغلال و صيانة و محافظة و حماية المحطة القاعدية
- 4- يتضمن المؤجر للمستأجر حق المرور عبر الأجزاء المشتركة للملكية (الكابلات- الكهربائية و الهوائية الموصلة إلى المحطة القاعدية و الكابلات العازلة و لشبكة الصرف اللازم)
- 5- عدم الاعتراض على كل الأشغال الضرورية من أجل التركيب ، الاستغلال الحمائية التصليح أو تحويل المحطة القاعدية داخل مساحة الأماكن المؤجرة
- 6- يرضخ للمستأجر طلب أي موافقة أو رخصة أو ترخيص ضروري من أجل القيام بأي تصليح و حماية و صيانة و تحويل على المحطة برعاها المستأجر ضرورية
- 7- على المؤجر أن يلتزم بتسهيل كل المساعي الضرورية التي يبادر بها المساحون
- 8- يرضخ حسب الحالة للمستأجر بأن يرم مع العبر و على نفقته الخاصة لكل إضناق من أجل الإمداد أو التوصل للمحطة القاعدية و لاسيما من أجل الإيصال الكهربائي و الهوائي
- 9- على المؤجر تقديم للمستأجر كشف التعريف البنكي لتمكين هذا الأخير من التسديد الألي إلى حساب

### \* مع التفسير :

- في حالة ما إذا طلب أي تعامل اخر متخصص في ميدان المواصفات الامتلاكية من المؤجر الترخيص له بوضع تجهيزات تقنية على الملكية بغير في هذه الحالة على المؤجر تقديم للمستأجر الطلب المكتوب من هذا التعامل الجديد مرفوق بالمحفظات من أجل الموافقة عليها من طرف المستأجر و إن تنفيذ هذه الأشغال تكون على نفقة التعامل و لا سيما الدراسات الملائمة مع التجهيزات التقنية الموجودة مسبقا و المملوكة للمستأجر

- أما إذا كانت هذه الملائمة غير ممكنة ، فإنه لا يمكن وضع هذه التجهيزات المطلوبة من طرف أي تعامل آخر

- يلتزم المؤجر إعصار المستأجر مسبقا في أجل مدته شهرين (02)، بكل تأجير ملحوظ

- 1- يأخذ المستأجر على نفقته الخاصة كل المضاريف المترتبة على الترخيصات الإدارية أو تلك المتعلقة بأشغال التركيب ، الصيانة والحماية التحويلية أو السزج المحتمل للمحطة القاعدية
- 2- على المسافر أخذ كل الاحتياطات من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المؤجرة (من الحرائق - السرقة الكوارث الطبيعية و كل الأخطار المهنية بمجرد وضع العقار المؤجر تحت تصرفه).
- 3- تبقى للمستأجر ملكية كل التجهيزات التقنية الموضوعية من طرف \_\_\_\_\_
- 4- لا يسوغ للمسافر الرجوع على المؤجر في حالة وقوع حوادث في الأماكن المؤجرة سواء له أو للعامل المستعملين لديه إلا سب كان و ذلك بمجرد الشروع في استعمال الأماكن المؤجرة .
- 5- يلتزم المستأجر باستغلال الأماكن المؤجرة بموجب العقد بنفسه و لا يجوز له التنازل عن الإيجار أو التأجير الكلي أو الجزئي للأماكن إلا بتصريح كتابي صادر من عن المؤجر
- 6- يلتزم المستأجر ببدل العناية من أجل استعمال العقار موضوع العقد و المحافظة عليه
- 7- يتحمل المسافر كل الحقوق و المضاريف و الأعباء الواجبة لهذا العقد و جميع نواحيه القانونية و الضاريف و الضمانات

المادة الثامنة ، الفسخ :

يلسخ هذا العقد في الحالات التالية :

- 1- يفسخ العقد بقوة القانون في حالة عدم إحترام أحد الطرفين لكل الالتزامات المحددة بموجب هذا العقد بعد 15 يوما من الإصدار
- 2- عدم إلزام المؤجر بإعطاء المسافر الترخيصات لوضع المحطة القاعدية أو استبدالها إلى مكان آخر داخل المساحة المؤجرة و هذا في حالة عدم ملائمة الموقع
- 3- العيوب الهيكلية على الشبكة المستغلة من طرف المسافر أو ظهور تكنولوجيا جديدة تلزم تغيير هذه الشبكة
- 4- عند فسخ العقد لا يتحج عنه أي تعويض من طرف المؤجر للمسافر ماعدا إسترجاع كافة الأجهزة الموضوعية على الموقع و هذا في حالة عدم وجود دين على عتاق الهيئة المستأجرة
- 5- في حالة عدم إمكانية تجديد رخصة GSM (لبنانس) من طرف الهيئة المستأجرة ، تحتفظ هذه الأخيرة بحل إنهاء العقد المبرم و هذا بعد إخلاء الأماكن المؤجرة و تسديد كافة المستحقات المتبقية

المادة التاسعة ، "العداوية"

كل إشكال أو نزاع قد يطرأ عند تنفيذ هذا العقد و لم يفضل فيه وديا خلال مدة خمسة عشرة (15) يوما من تاريخ وقوعه ، يترشح للفصل أمام المحكمة المختصة إقليمياً \_\_\_\_\_

المادة العاشرة ، "التسجيل"

يخضع هذا العقد للتسجيل هذا عملاً بأحكام القانون المعدل و المتمم و تكون أعباء حقوق تسجيل على عتاق المسافر \_\_\_\_\_

المادة الحادية عشر ، "الموطن"

لتنفيذ هذا العقد و نواحيه ، إختار الطرفان مقر سكناهما الملتزمين أملاءً موضعاً معاً لهما يمكن مخاطبة أي واحد منهما فيه عند الإقتضاء

جر بماضي الغلة في : 30 نونبر 2018 /

Yacine LOUCIF  
 Chef de Service Litiges  
 Contentieux et Sécurité  
 des Sites Ouest

إمضاء لمينة المستأجرة

شركة الوطنية للاتصالات الجزائرية  
 66 ، طريق أولاد فهد الشرايعة  
 WATANIYA TELECOM ALGERIE  
 66. Route Ouled Fayed - Cheraga  
 Service des Litiges et Contentieux O...  
 Direction Technologie

إمضاء الهيئة المؤجرة

الهيئة المؤجرة

م. ر. ك. ك.